

جامعة ابن خلدون - تيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار

الكلية للاقتصاد الجزائري

(الفترة 1999-2010)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص علوم المالية

تحت إشراف:

الدكتور مدني بن شهرة

إعداد الطالبة:

بوظانة فاطمة

السنة الجامعية: 2012-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

إلى روح جدي، من أنار لي درب العلم وصاحب الفضل الكبير علي

رب تغمده بواسع رحمتك وأسكنه فسيح جناتك

إلى أغلى من في الوجود

التي حملتني وهنا على وهن فتعبت علي في الصغر ومدت لي يد العون في الكبر

فكانت دوما بجانبني بمساعدتها الدائمة لي وحسن صحبتها وبدعواتها لي

إلى أمي الحنون حفظها الله

إلى من رباني على التقوى والفضيلة فكان لي درع الأمان أحتمي به من غدر الزمان

وتحمل عبء الحياة من أجلي، إلى أبي العزيز حفظه الله

إلى إخوتي الأعزاء وكل الأهل والأقارب

إلى صديقاتي وزملائي

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة

كلمة شكر

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

﴿... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل

صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...﴾

سُورَةُ النَّمْلِ "الآيَةُ 19"

أولا وقبل كل شيء الشكر لله سبحانه وتعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، الذي أعانني وسدد خطاي ووفقني لإتمام هذه المذكرة نتوجه بآيات الشكر وخالص الثناء إلى كل الأساتذة على ما قدموه إلينا من علم وتوجيه أثار درب حياتنا

وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور مدني بن شهرة الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه المذكرة ولم ييخل علي بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم أيضا بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة الموقرة لموافقهم على مناقشة وإثراء هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر إلى عميد الكلية الأستاذ الدكتور شريط عابد

ورئيس قسم علوم التسيير وكل عمال مكتبة الكلية.

وإلى كل من كانوا وراء إتمام هذا العمل سواء كان من قريب أو بعيد.

المقدمة

مقدمة

ازدادت أهمية سياسة النفقات العامة في العقود الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية. وتعتبر السياسة المحبذة في الفكر المالي الحديث والهادفة إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وتخصيص أحسن للموارد هي تلك السياسة التي لا تكلف المواطن كثيرا، أو على الأقل لا تحمله فوق طاقته مع توفير الخدمات التي يحتاجها. ولهذا أصبح إضفاء الكفاءة على السياسة الإنفاقية من أهم الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل القدرة على تلبية الحاجيات المتنوعة والمتزايدة لمرافق ومؤسسات الدولة، وذلك حتى تتمكن الدولة العصرية من التكفل بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة بتغير الزمن والظروف، وهذا لن يأتي إلا بصياغة سياسة فعالة لتعبئة الموارد وفي نفس الوقت العمل بشكل دائم على التحكم العقلاني في النفقات.

لذلك أصبح علماء الاقتصاد ينظرون للنفقة نظرة مختلفة تماما، فهي نفقة إيجابية الهدف منها تحقيق آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية بجانب آثارها المالية، وقد تم اعتبار النفقات كأبرز الأدوات لتدخل الدولة نظرا لفعاليتها وتعدد أشكالها كالإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد أو مشروعات معينة، أو القيام بمشروعات إنتاجية ضخمة، أو السيطرة الكاملة أو الجزئية على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني. كما قاموا بدراسة وتحليل طبيعة النفقات العامة، تقسيماتها، حدودها وضوابط الإنفاق العام .

وبالنسبة للجزائر فقد قطعت أشواطاً من الاستقلال إلى اليوم لا مجال للمقارنة بينها، خصوصا مع بداية الألفية الثالثة حيث أصبحت الجزائر عبارة عن ورشة للمشاريع الكبرى والتحديات العظمى من خلال برامج تنموية لم يلق لها مثيل في تاريخ الجزائر، لا سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط.

وتعتبر السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر ابتداء من سنة 2001 تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري -والتي تطلبت تدخل الهيئات الدولية- نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة.

ولمعرفة مدى نجاعة هذه السياسة الإنفاقية التوسعية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي قمنا بطرح

الإشكالية التالية:

ما مدى كفاءة السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1999-2010) في تحقيق

الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري؟

ولمناقشة حيثيات هذه الإشكالية تمت صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهي أهم معالم سياسة الإنفاق العام؟
2. ما مضمون البرامج الإنفاقية التي طبقتها الجزائر خلال فترة الدراسة؟
3. ما هي توجهات النفقات العامة في الجزائر؟
4. ما هي وضعية مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

من خلال هذه التساؤلات وغيرها كانت الرغبة كبيرة في معالجة هذا الموضوع المتعلق بأثر سياسة الإنفاق العمومي على مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري خصوصا خلال فترة الدراسة، وكمنطلق في تحليلنا لهذا الموضوع وضعنا الفرضيات التالية:

- ✓ تشكل السياسة الإنفاقية آلية لتفعيل العملية التنموية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات.
- ✓ صاغت الجزائر برامج إنفاقية ضخمة وتوسعية تتلاءم والوفرة المالية المحصلة من عوائد صادرات المحروقات.
- ✓ التحسن في مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري بالنظر للتحسينات في أسعار البترول في ظل الطابع الربيعي للاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

- ✓ محاولة تسليط الضوء على الاهتمام المتزايد بسياسة الإنفاق العمومي خصوصا خلال فترة تحسن الوضعية المالية للجزائر.

- ✓ معرفة مدى استغلال الوفرة المالية التي تعيشها الجزائر في مشاريع التنمية الاقتصادية.
- ✓ معرفة مدى سير الاقتصاد الجزائري في الطريق الصحيح الذي يقوده إلى التخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

أهمية البحث:

- يكتسب الموضوع أهمية من خلال الموضوع الذي يعالجه، والذي يتعلق بأثر سياسة الإنفاق العمومي على الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري، وتكمن هذه الأهمية في الاعتبارات التالية:
- ✓ جاءت الدراسة لتبين الأهمية البالغة التي تحض بها النفقات العامة في التحليل الاقتصادي ودورها في التأثير على متغيرات النشاط الاقتصادي.
 - ✓ أهمية تقييم نتائج برامج التنمية الاقتصادية التي طبقتها الجزائر من أجل معرفة مدى تحقيق الأهداف التي تم رصد مبالغ ضخمة لها وعوائدها على الاقتصاد ككل.
 - ✓ الوصول إلى نتائج وتوصيات تساعد في رسم مستقبل السياسة الاقتصادية في الجزائر.

أهداف البحث:

- نتوخى من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:
- ✓ التعرف على توجهات سياسة الإنفاق العام في الجزائر.
 - ✓ ضرورة التحكم في الإنفاق العام من خلال تخطيط النفقات العامة في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بتكلفة اقتصادية وموضوعية.
 - ✓ التعرف على وضعية مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري.
 - ✓ إبراز مدى تحقيق سياسة النفقات العامة لهدف خلق القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

- حدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى غاية سنة 2010، وهذا لأنها فترة انتقالية في تاريخ الاقتصاد الجزائري شهدت تطورا كبيرا والعديد من الإنجازات. أما المجال المكاني فهو الجزائر.

المنهج المستخدم:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، اعتمدنا على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج التاريخي يبين تطور دور الدولة في الاقتصاد، أما المنهج الوصفي في جمع الحقائق والبيانات عن موضوع البحث أما المنهج التحليلي فاستخدم في تحليل وتفسير الإحصائيات المختلفة.

أدوات الدراسة السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته، ومن بين هذه الدراسات التي تناولت جوانب متعلقة بالموضوع نذكر:

✓ جمال يرقى: أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مذكرة ماجستير فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2001-2002.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- أول قيد للاستقلال المحلي ناتج عن مبادئ الميزانية التي يضعها المشرع هو إلزام الجماعات المحلية على تقديم ميزانية متوازنة ماليا، في حين هذا لا يطبق على ميزانية الدولة التي غالبا ما تعتمد العجز (العجز المقصود).

- ثاني قيد يمكن ملاحظته أيضا يتمثل في بقية مبادئ الميزانية (مبدأ السنوية، مبدأ الشمولية، مبدأ الوحدة، مبدأ عدم تخصيص الإيرادات) مطبقة في حدود خاصة بالميزانية المحلية ومثال ذلك مبدأ عدم التخصيص في الإيرادات الذي لا نجد تطبيقه في الواقع نظرا للتوجيه المسبق في أغلب الإيرادات (وهنا ليس القصد من الأموال الخاصة التي تلعب فيه ميزانية البلدية دور الوسيط فقط) الإيرادات الحقيقية للبلدية.

- إن تغطية النفقات المحلية المتزايدة باستمرار وخاصة النفقات الجديدة المتولدة عن تكفل الجماعات المحلية بتغطية نفقات مهامها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يطلب توافر موارد مالية حقيقية يشترط فيها الكفاية والاستقرار، غير أن الواقع يظهر جليا أن الوسائل المالية على المستوى المحلي مازالت دون مستوى تحقيق الدور المرجو منها في مجال التنمية المحلية خاصة في هذه الظروف التي انخفضت فيها قدرة السلطة المركزية على تقديم مساعداتها المالية للجماعات المحلية نظرا لتذبذب أسعار البترول .

✓ درواسي مسعود: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- من خلال معالجتنا لموضوع التوازن اتضح لنا أن مفهوم التوازن قد تطور بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه أصبح يغير من طبيعته شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي محل التوازن الكمي ، ومن ثم فإن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال وبعبارة أخرى أن غرض التوازن الاقتصادي العام هو أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى درجة لها .

- عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة لها دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلاً عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية منها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه هذه الأدوات في التأثير على حجم العمالة والدخل ومستويات الأسعار ومن ثم التوازن الاقتصادي العام .

- مع مطلع الألفية الثالثة تحسنت المؤشرات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالمالية العامة أو احتياطات الصرف وحتى نسبة خدمة المديونية ومستوى التضخم وهذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر ويرجع هذا التحسن إلى سعر النفط خلال سنة 2000 وسجل ميزان المدفوعات هو الآخر فائض متواصل وأمام هذا الرخاء المالي وبهدف الحفاظ على التوازنات الاقتصادية قررت الحكومة إعادة بعث النشاط من جديد ومن ثم شرع في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 الذي يهدف إلى بعث الحياة من جديد في كافة النشاطات الاقتصادية ومن ثم محاربة البطالة وتحقيق التوازن الجهوي .

✓ زرنوح ياسمين: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر "دراسة تقييمية"، رسالة ماجستير تخصص

تخطيط، الجزائر، 2005-2006.

ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نذكر:

- عند إرساء إستراتيجية تنمية لا بد من دراسة كل عناصرها والمتمثلة في حكومة البلد المعني، والإيديولوجية أو طبيعة الإستراتيجية، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي وكذا القدرات الخارجية وأخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي.

- يجب على المنظمات الدولية أن توجه معوناتها للدول التي هي بحاجة إليها وبالقدر المطلوب حسب احتياجاتها مع التركيز على وضع سياسات ملائمة لهذه الدول.

- على الدول النامية المحدودة الموارد المحلية أن تستفيد بوجه خاص من تحديد حساب رأس المال مما يؤدي إلى زيادة استثماراتها وتحقيق نمو اقتصادي أسرع.

حيث يشترك بحثنا هذا مع البحث الأول في الجانب النظري للنفقات العامة فقط، بينما يشترك مع البحث الثاني إلى جانب الجانب النظري للنفقات العامة في تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز، بالإضافة إلى التوازن الاقتصادي العام في الجزائر، ويتقاطع مع البحث الثالث في دراسة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

لقد اعترضت هذا البحث مصاعب كثيرة نذكر منها:

✓ قلة المراجع التي تتناول الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ما أدى إلى التركيز على شبكة

الانترنت في عملية البحث عن المعطيات.

✓ التضارب في الإحصائيات بين مختلف المصادر الرسمية، وهذا راجع إلى أن الجزائر لا تتوفر على

قاعدة بيانات إحصائية إلكترونية تسمح بالحصول على كل الأرقام في وقت واحد، ما يؤدي إلى

تقديم أرقام خاطئة.

عرض خطة البحث:

بغية الوصول إلى أهداف البحث والتأكد من صحة الفرضيات المطروحة، تم تقسيم هذا البحث

إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول: تضمن الإطار النظري للنفقات العامة حيث قسم إلى ثلاثة مباحث تناولت ماهية النفقات العامة وأركانها، ومختلف تقسيماتها بالإضافة إلى حدودها وأسباب تزايدها، كما تعرضنا إلى مختلف الآثار الاقتصادية للنفقات العامة وفي الأخير تم التطرق لسبل ترشيد النفقات العامة.

الفصل الثاني: بحث موضوع برامج التنمية الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال فترة الدراسة وذلك من خلال ثلاثة مباحث تضمنت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، يليه برنامج دعم النمو المطبق خلال الفترة (2005-2009) وفي الأخير البرنامج الخماسي للفترة (2010-2014).

الفصل الثالث: تناول تحليل للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ثم تعرض لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية وفي الأخير تم تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية.

وفي الأخير ختمنا الموضوع بخاتمة تتضمن ملخصا لأهم ما جاء في هذا البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وآفاق البحث.

الفصل الأول

النقّات العامّة

تمهيد:

من أجل تحقيق أهداف المجتمع وإشباع الحاجات العامة، تلجأ الدولة للإنفاق العام الذي يعتبر أداة مهمة من الأدوات المالية الرئيسية للدولة. فالإنفاق العام يعكس لدرجة كبير فعالية الحكومة، ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة فإزدادت النفقات العامة للدولة حجما مع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة.

لم يهتم المؤلفون من كتاب المالية القدامى بدراسة النفقات العامة رغم أهميتها في الفكر المالي، ولم يهتم التقليديون بطبيعة النفقة العامة. إذ اعتبروا النفقات العامة مشكلة إدارية أو سياسية ولم يعتبروها مشكلة مالية، فتخصيص نفقة مالية للتسليح أو الاستثمار لم يكن لها أهمية مالية في نظرهم. ولكنه كان مسألة اختيار سياسي ونوع من أنواع نشاط الدولة، وقد اهتم التقليديون بكمية النفقات لا بمحتواها، ويظهر ذلك واضحا من دراستهم لتوازن الميزانية العامة.

أما المالية الحديثة فإنها تختلف في نظرتها إلى النفقات العامة اختلافا جوهريا فهي تهتم بمحتويات الميزانية العامة قبل أن تهتم بمبالغها وبالتالي فإن اهتمام المالية الحديثة يكون بطبيعة النفقات العامة ومحتوياتها حيث تعتبر تحليل النفقة العامة عنصرا أساسيا في التحليل المالي والاقتصادي، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل الذي قسمناه كما يلي:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثاني: النفقات العامة (تقسيماتها، حدودها وأسباب تزايدها).

المبحث الثالث: آثار النفقات العامة وسبل ترشيدها.

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهميتها إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها. فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وكيفية تمويلها .

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وأركانها

من بين التعاريف المقدمة للنفقات العامة نذكر:

"النفقات العامة هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة"¹.

كما عرفت بأنها "استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة"²، ووفقا لهذا التعريف يمكن اعتبار النفقة العامة أنها ذات أركان ثلاثة:

الركن الأول: النفقة العامة كمية من النقود

إن العنصر الأساس للنفقة العامة هو استخدام كمية من النقود التي تمثل الثمن لاحتياجات الدولة من سلع وخدمات أساسية لتأمين سير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي هي بحاجة إليها لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتولى أمر تنفيذها، ومنح الإعانات على اختلاف أنواعها³.

الركن الثاني: النفقة العامة يأمر بها شخص عام

يتحدد الطابع العام للنفقة إذا صدرت عن شخص معنوي عام. ويعتبر شخصا معنويا عاما الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (الدولة، الولاية، البلدية، المؤسسات العامة). ويترتب

¹ - صبرينة كردودي: "تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 83.

² - محمد عباس محرز: "اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات، الجامعية، 2010، الجزائر، ص 65.

³ د. طاهر الجنابي: "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بدون سنة نشر، ص 17 .

عن ذلك أن النفقات التي تصدر عن شخص يخضع للقانون الخاص (الأفراد، الشركات التجارية) لا تعد نفقات عامة حتى ولو كان الغرض منها تحقيق المصلحة العامة (بناء مدرسة أو تعبيد طريق)¹.

الركن الثالث: النفقة العامة تستهدف إشباع حاجات عامة

أي أن هدف النفقة العامة هو تحقيق المصلحة العامة للمجتمع. حيث يستفيد أفراد المجتمع بصورة عامة من تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة، و ذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات تمت جبايتها من الأفراد والمؤسسات. ولا تعتبر النفقة عامة تلك التي تعود بالنفع على فئة معينة من الأفراد، ففي هذا انحراف عن تحقيق إشباع الحاجات العامة ويعتبر إخلالاً لمبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة².

المطلب الثاني: التطور التاريخي للنفقات العامة

يمكن فهم تطور النفقات العامة من خلال تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مجال الإنفاق العام كما يلي:

1- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة:

فقد تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية. وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع. وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع، حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم. وكانت هنالك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات. وبذلك يتضح مما سبق أن النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة³ كانت:

1. تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ما هي عليه الآن. ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة.

¹ - امر محياوي: "مساهمة في دراسة المالية العامة: النظرية العامة وفقاً للتطورات الراهنة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص31.

² - أ.د محمد طاقة ود. هدى العزاوي: "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 34.

³ - أ.د محمود حسين الوادي: "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010، ص 109.

2. انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية فخير الميزانيات أقلها حجماً، والضرائب اعتبرت شراكونها تضر بتكوين رأس المال.

2- النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة:

خرجت الدولة عن مفهوم «الحياد والحراسة» وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقة العامة حيث¹:

1. تنوع النفقات العامة تبعاً لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولة الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات وهذا جعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية.

2. ازداد حجم النفقات العامة وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني.

3. من خلال ما تقدم، أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات يختلف عن الآخر. بالإضافة إلى ذلك، فإن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.

المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة

هناك قواعد² تحكم الإنفاق العام نذكر منها:

1- قاعدة المنفعة:

يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة لتحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين.

¹ - أ.د. محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

² - أ.د. محمد طاقة ود. هدى العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد أولويات الإنفاق العام وعلى الدولة أن توازن بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار توزيع النفقات حسب احتياجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، وتختلف هذه الأولويات من اقتصاد إلى آخر وتختلف أيضا بالنسبة للاقتصاد الواحد من مرحلة إلى أخرى.

2- قاعدة الاقتصاد:

المقصود بها الابتعاد عن التبذير والإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة ويعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها.

من الطبيعي أن هذه القاعدة ملازمة للقاعدة الأولى لتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل تكلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ومن مظاهر التبذير في كثير من الدول ولاسيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية والإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد والمحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها والاهتمام بالمظاهر الخارجية. وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذه القاعدة في الإنفاق العام تعاون وتضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية والتشريعية وإحكام الرقابة.

3- قاعدة الترخيص:

يعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة عن النفقة الخاصة.

وهناك ضوابط أخرى للنفقات العامة نذكر منها¹:

¹ - لعجال العمري: "الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل"، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، أيام 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة، ص 3.

✓ المقدرة المالية الوطنية:

يقصد بها مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية. وتعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية، وهذا يعني قدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية دون الإضرار بمستوى معيشة الأفراد أو القدرة الإنتاجية. كما تتوقف المقدرة المالية (بافتراض ثبات الدخل الوطني) على عدة اعتبارات منها: مستوى المعيشة والقدرة الإنتاجية، الحجم النسبي للنشاط الخاص مقارنة بالنشاط العام والرغبة بالمحافظة على القدرة الشرائية للنقود.

✓ مستوى النشاط الاقتصادي:

تؤثر النفقات العامة على النشاط الاقتصادي ولها دور في رسم السياسة الاقتصادية في حالات الركود والانتعاش الاقتصادي. فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يكون مستوى النفقات العامة متوافقا بصورة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي. فترتفع النفقات في فترات الركود من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية ومن خلال برامج التحفيز الاقتصادي، وتنخفض في فترات الانتعاش لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

المبحث الثاني: النفقات العامة (تقسيماتها، حدودها وأسباب تزايدها)

إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة وكل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، لذلك نجد أن كتاب المالية وضعوا عدة تقسيمات للنفقات العامة. كما أدى قيام الحروب وانتشار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إلى إنفاق المزيد من الأموال العامة حتى أصبحت ظاهرة مستمرة في معظم دول العالم رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم النفقات العامة.

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة

لقد أصبح على الدولة لكي تنجز مسؤولياتها استخدام العديد من أنواع النفقات العامة، وأن يستحدث الجديد في مجال الإنفاق العام، وأن تعدل من سياستها الإنفاقية كلما دعت الحاجة لذلك حتى تؤتي هذه السياسة آثارها المرغوبة على متغيرات النشاط الاقتصادي كافة ولتحول دون وقوع آثار اجتماعية واقتصادية غير مرغوبة¹. وبذلك أصبح هنالك العديد من التقسيمات التي تحدد بنين النفقات العامة للدولة. وبشكل عام يتوقف بنين النفقات العامة على ما تنقسم إليه من أنواع، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع، وفي هذا المطلب سنتطرق إلى التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة بشكل عام وإلى تقسيماتها في التشريع الجزائري بشكل خاص:

1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة:

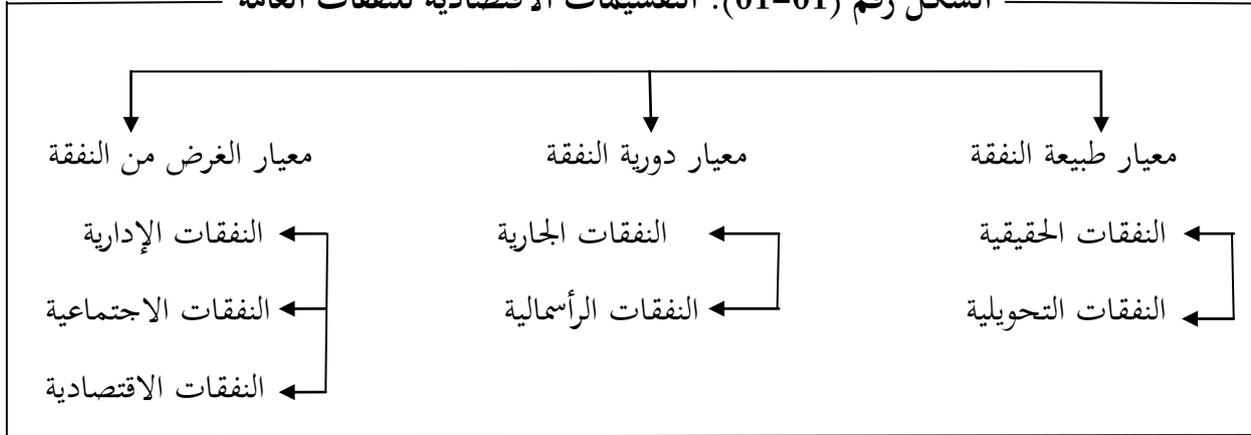
في نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة، من أهم تلك المعايير نذكر:

- معيار طبيعة النفقة.
- معيار دورية النفقة.
- معيار الغرض من النفقة.

¹ - د. سلام عبد الكريم آل سميسم: "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي-دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 22.

ويمكن تلخيص ذلك حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-01): التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة



المصدر: د. حامد عبد المجيد دراز وآخرون: "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر،

2003، ص 264.

وحسب المخطط أعلاه نجد أن:

1-1- حسب معيار طبيعة النفقة:

وفق هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات: النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية¹:

أ. **النفقات الحقيقية:** يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتببات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات واليد العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها. فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وزيادة مباشرة في الناتج الوطني أي خلق إنتاج جديد.

ب. **النفقات التحويلية:** هي تلك التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات أو رؤوس أموال، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل. وهي على ثلاث أشكال:

¹ - د. سوزي عدلى ناشد: "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 40.

- نفقات تحويلية اجتماعية: وهي النفقات التي يراد منها نقل القدرة الشرائية من الأغنياء إلى الفقراء مثل الإعانات الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية.
- نفقات تحويلية اقتصادية: إذا كانت النفقات التحويلية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق توازن اجتماعي فإن النفقات التحويلية الاقتصادية مرادها تحقيق توازن اقتصادي. ومن أمثلتها إعانات الاستثمار والامتيازات الضريبية.
- نفقات تحويلية مالية: وهي النفقات التي تمثل فوائد الدين العام واستهلاكه.

1-2- حسب معيار دورية النفقة:

حسب هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات العامة:

أ. النفقات الحكومية الجارية (العادية): وهي تشمل النفقات الحكومية التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية¹. وتتكرر بصفة دورية منتظمة في الميزانية العامة للدولة، أي من خلال كل سنة مالية. ومن أمثلتها أجور الموظفين والعمال، أسعار المواد واللوازم الضرورية لسير المرافق العامة ونفقات تحصيل الضرائب إلى غير ذلك. والمقصود بالدورية والتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى ولو اختلف مقدارها من وقت لآخر².

ب. النفقات الحكومية الرأسمالية (غير العادية): وتمول من إيرادات غير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية العامة للدولة، مثل إنشاء الطرق ونفقات مواجهة آثار الكوارث الطبيعية³.

1-3- حسب معيار الهدف من النفقة:

حسب هذا المعيار يتم التمييز بين ثلاثة أنواع من النفقات العامة :

¹ - د. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 268.

² - محمد عباس محزوي، مرجع سبق ذكره، ص 90-91.

³ - اعمر يحيوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أ. النفقات الحكومية الإدارية:

تتضمن كافة النفقات الحكومية اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق الحكومية من دفاع وأمن وعدالة والتمثيل الدبلوماسي وكافة المرافق الاقتصادية والإدارية... الخ¹.

ب. النفقات الحكومية الاقتصادية:

وهي تتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام².

ج. النفقات الحكومية الاجتماعية:

هي النفقات المتعلقة بالأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافة والتعليم والرعاية الصحية للأفراد، وكذلك تحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الفئات أو الأفراد التي توجد في ظروف اجتماعية تستدعي المساندة (إعانات الأسر الكبيرة الحجم، إعانة العاطلين...)، وأهم بنود هذه النفقات تلك المتعلقة بمرافق التعليم، الصحة والثقافة العامة والإسكان، ويشكل هذا النوع من الإنفاق في الوقت الحاضر الجزء الأكبر من الإنفاق العام في البلاد المتقدمة وذلك بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم من ناحية وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى³.

2- تقسيم النفقات العامة في التشريع الجزائري:

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) كما يلي⁴:

¹ - د. حامد عبد المجيد دراز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 270.

² - نفس المرجع، ص 273.

³ - د. زينب حسين عوض الله: "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، 1998، ص 37.

⁴ - يلس شاوش بشير: "المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 58.

أ. نفقات التسيير:

تسمى كذلك باعتمادات التسيير وهي تتضمن حسب نص المادة 5 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة. وترتبط هذه النفقات بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية قصد إشباع الحاجات العامة.

تجمع نفقات التسيير في أربعة أبواب وهي:

- أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ب. نفقات التجهيز (الاستثمار):

نفقات التجهيز هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط السنوي للتنمية. وهي عبارة عن الاستثمارات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والإداري. في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري، ولإنجاز المنشآت القاعدية في المجال الإداري والتربوي والاجتماعي والثقافي. وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا اضطر الدولة للتدخل للتخفيف من حدته وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم الحصول على سكن لائق، وترصد الاعتمادات المخصصة لهذا الغرض ضمن نفقات التجهيز.

يتم توزيع هذه النفقات في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتفرع إلى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة والنفقات الأخرى برأس المال.

المطلب الثاني: محددات النفقات العامة

لم تكن النظرية المالية التقليدية بالربط بين الدخل الوطني وبين حجم النفقات العامة وإنما سارت إلى أبعد من ذلك عندما حدد بعض كتابها نسبة الإنفاق العام من الدخل الوطني فاقترح بعضهم أن تكون

النسبة 15% وحددها آخرون بـ 16% وأن الحد الأقصى لنسبة الإنفاق العام من الدخل الوطني والتي يجب أن لا تتعداه هي 25%، وأن السبب الذي جعل النظرية المالية التقليدية تحدد هذه النسبة الضئيلة من الدخل الوطني للإنفاق العام هي لأنها افترضت أن الإنفاق العام ذو طبيعة استهلاكية وبالتالي يجب أن تحدده أضييق الحدود وعند افتراضها لحياضية النفقات العامة لم ترى حاجة للبحث في أنواعها وآثارها المختلفة لذا عمل التقليديون على تحديد الحجم الكلي للإنفاق العام وأهملوا حجمه ونوعه وحجم كل نوع. ومع أن هناك صلة قائمة بين حجم النفقات العامة والدخل الوطني إلا أن هذه تشمل طبيعة النفقات العامة وكيف أن مقدارها يختلف باختلاف كل من الغرض منها وباختلاف آثارها والظروف الاجتماعية والاقتصادية في الدول فمثلا الإنفاق العام على مشاريع التنمية الاقتصادية ينبغي أن يكون كبيرا في حين أن الإنفاق على نشاطات أخرى أقل أهمية يفترض أن يكون صغيرا ولهذا فإن المسألة تختلف باختلاف ظروف المكان والزمان. وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد عدة عوامل تحدد حجم الإنفاق العام وهذه العوامل هي دور الدولة والإيرادات العامة وحالة النشاط الاقتصادي¹:

1- دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي:

لقد تم التطرق سابقا إلى أن الدولة تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق عليها وأن الحاجات العامة تنمو باستمرار مع توسع وظائف الدولة ولهذا فإن دور الدولة يعد عاملا محددًا لمقدار النفقات العامة حيث أن الإنفاق لا يتقرر إلا عند إشباع حاجة عامة أي عند تدخل الدولة ومن ثم فكلما كان دور الدولة كبيرا كامل كان حجم الإنفاق كبيرا أيضا والعكس صحيح. لذلك يلاحظ أن حجم النفقات كان صغيرا خلال فترة الدولة الحارسة واتسع أكثر في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فلم يكن الإنفاق العام مهما في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة ذلك لأن النشاط الاقتصادي كان من اختصاص القطاع الخاص أما الدولة فتقوم بحراسة المجتمع من الاعتداء الخارجي وتوفير الأمن الداخلي والقضاء إضافة إلى بعض المشاريع العامة التي لا يقترب منها القطاع الخاص مثل شق الطرق العامة وإقامة الجسور والسدود وبناء المستشفيات والمدارس وما في حكمها، أما في فترة الدولة المتدخلة والدولة المنتجة فإن حجم النفقات العامة أخذ بالزيادة مع اتساع دور الدولة في هذه الفترة وقد اشتركت عدة عوامل في زيادة تدخل الدولة ثم

¹ - أخبار المالية، نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية لحكومة دبي، العدد 56، 6 فبراير 2011، ص 5.

زيادة نفقاتها العامة فتدخلت الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الأولى ولمعالجة الأزمة الاقتصادية في عام 1929 عن طريق التوسع في الاستخدام وزيادة الدخول الموزعة لزيادة الطلب الفعال وتدخلت الدولة في الحياة الاجتماعية لمكافحة البطالة والجهل والمرض من خلال التوسع في إقامة المشاريع العامة كبناء المدارس والمستشفيات وكذلك تدخلت الدول في الحياة السياسية عن طريق انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية والعلاقات الخارجية ونمو مسؤولية الدولة إضافة إلى تحول الدول إلى الاشتراكية وما يرافقها من زيادة في حجم النفقات العامة نتيجة لاتساع النشاط العام.

2- حجم الإيرادات العامة:

يتأثر حجم النفقات العامة والزيادة فيها بمقدار الإيرادات العامة ونسبة الزيادة فيها إذ أنه لا يمكن للدولة أن تنفق أموالاً تفوق الأموال التي تحصل عليها وذلك لأن سلطتها في الحصول على الإيرادات محدودة. وقد تطور مفهوم الإيرادات العامة مع تطور المالية العامة ففي فترة الدولة الحارسة نجد أن الدولة لا تلجأ إلى تحصيل الإيرادات من الأفراد إلا لغرض تمويل نفقاتها وأن هذه الإيرادات التي تم تحصيلها يجب ألا تزيد عما يلزم لتمويل النفقات العامة أي يجب أن تكون الميزانية العامة متوازنة بمعنى أن تغطي النفقات العامة عن طريق الإيرادات العادية أي عدم الالتجاء إلى القروض العامة وهذا يترتب عليه أن يتم إقرار النفقات العامة في الميزانية قبل الإيرادات العامة حتى لا يتحقق فائض في الإيرادات الذي كان من الممكن للقطاع الخاص الاستفادة منه وقد كان هذا الوضع مقبولاً في ظل المفهوم التقليدي لدور الدولة إلا أن الأحداث التي وقعت في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأزمة 1929 أوضحت عدم إمكانية الاستمرار في تطبيق مفهوم المالية العامة الذي جاءت به المدرسة التقليدية والذي يقضي بوجود تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة وعلى أثر ذلك توسعت النفقات العامة من ناحية وتم اللجوء إلى القروض العامة لتمويل بعض النفقات من ناحية أخرى وأصبح توازن الميزانية العامة ليس أمراً مهماً بقدر أهمية التوازن الاقتصادي.

3- حالة النشاط الاقتصادي السائدة:

تعد حالة النشاط الاقتصادي محددًا مهماً لحجم النفقات العامة فإذا كانت حالة الاقتصاد تعاني من ظاهرة الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار (ارتفاع معدلات التضخم) فإن العلاج لذلك يقتضي

تخفيض حجم النفقات العامة لأن تخفيضها يؤدي إلى تقليل الطلب الفعال على السلع والخدمات وهذا يعني أن النفقات العامة تعد إحدى مكونات الطلب الكلي الفعال. وإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة الركود أي أن العرض الكلي من السلع والخدمات يفوق كثيرا الطلب الكلي عليها فإن علاج ذلك يكون في زيادة حجم النفقات العامة لأن زيادتها تؤدي إلى زيادة الدخل الموزعة والذي يقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال لمقابلة الزيادة في المعروض من السلع والخدمات.

المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة

من بين الظواهر الاقتصادية التي جلبت اهتمام الاقتصاديين هي ظاهرة "تزايد النفقات العامة" وهذا مع زيادة حجم الدخل الوطني، أي أن العلاقة بينهما طردية بحتة، دون الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي للدولة أو النظام السياسي السائد فيها.

كما أن حجم الإنفاق العام ازداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم، رغم معارضة الاقتصاديين التقليديين لزيادة حجم النفقات العامة، والواقع أنه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام تعرف باسم "ظاهرة نمو الإنفاق العام"، واهتم العالم الألماني الاقتصادي أدولف فاجنر بدراسة التطور المالي للدولة للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل الوطني من خلال إصدار قانونه عام 1892، فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما ويتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة عدد السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل تنطوي هذه الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني نتيجة التحول الصناعي وتعدد الحاجات العامة التي على الدول تحملها، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون فاجنر لطابعه غير العام الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات في مختلف مراحل نموها وتطورها، إلا أنه أعطى دليلا على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لأن معنى تخفيضها مخالفة طبيعة الأشياء والسير عكس التطور¹.

ولكن لا بد من التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة فهناك:

¹ - د. محمود حسين الوادي و د. زكريا أحمد عزام: "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 124.

1. الزيادة الظاهرية في النفقات العامة .

2. الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.

وفيما يلي شرح لأسباب كل منهما:

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

المقصود بالزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي زيادة الإنفاق لا يصاحبها زيادة في الإشباع أو الخدمات حيث أن جزء كبير من النفقات الزائدة لا ترجع إلى اتساع في الخدمات أو تحسين مستواها، بل هي زيادة في المبالغ دون زيادة في الإشباع أو الخدمات، ولذلك تسمى زيادة ظاهرية أي من حيث الظاهر فقط، أما الحقيقة فبخلاف ذلك، وأهم أسباب¹ هذه الزيادة هي:

أ. انخفاض قيمة النقود:

حيث ينجم عن ذلك انخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية، ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومراتب الموظفين يترتب عنه تزايد في النفقات العامة ظاهريا، إذ لا تقابله زيادة نوع كميات الخدمات المقدمة². والملاحظ -بصفة عامة- أن قيمة النقود آخذة في الانخفاض بصورة مستمرة مع الزمن في معظم الدول.

ب. اختلاف طرق المحاسبة المالية (اختلاف طرق إعداد الميزانية العامة):

يتعين الأخذ في الاعتبار تغيير طرق إعداد الحسابات العامة التي توجد اختلافات في طريقة تسجيل النفقات العامة في الميزانية³. فقد كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تقوم بتحصيلها بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها أو إيراداتها في الميزانية العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الميزانية أقل من حقيقتها.

¹ - جمال يرقى: "أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية"، مذكرة ماجستير فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2001-2002، ص 17.

² - أ.د. محمد الصغير بعلي وأ.د. يسري أبو العلا: "المالية: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 45.

³ - أ.د. عبد الكريم صادق بركات وآخرون: "المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 1986، ص 93.

ج. زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

قد ترجع الزيادة الصورية الظاهرية في النفقات العامة إلى اتساع إقليم الدولة نتيجة وحدتها مع دولة أخرى أو نتيجة ضم مساحات أخرى إليها، وبطبيعة الحال فإن الإقليم الجديد يضاف نصيبه من النفقات العامة إلى إقليم الدولة السابق الأمر الذي تبدو فيه أرقام النفقات العامة قد زادت عما كانت عليه من قبل، وليست هذه الزيادة في الواقع إلا صورية وكذلك ظاهرياً كما يترتب على زيادة عدد السكان زيادة ظاهرياً في النفقات العامة¹.

2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة:

يقصد بالزيادة الحقيقية في حجم النفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية الناشئة عن هذه النفقات لشخص معين بذاته خلال فترتين زمنيتين مختلفتين بنسبة أقل منها أو بدون عبء جديد، ويمكن لهذه الزيادة أن تشير إلى حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة. وتعزى أهمية الوزن النسبي لكل منها بحسب الظروف والأوضاع ومستوى التطور في كل دولة. إلا أنه يمكن أن تتحلل إلى الأسباب التالية:

أ. الأسباب الاقتصادية:

تعمل الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عن الدورات الاقتصادية، فتزيد من النفقات العامة في فترة الركود والكساد لترفع الطلب العام على السلع والخدمات، ولتؤثر في زيادة حجم الاستثمارات وتعيد التوازن إلى حالته السابقة، ويصعب على الدولة تخفيض حجم نفقاتها إلى ما كانت عليه قبل تطبيق هذه السياسة، كما أن تطور المذاهب الاقتصادية قد ألقى على عاتق الدولة أعباء جديدة، فتدخلت للتوجيه الاقتصادي ووضع برامج التنمية وضمان الاستقرار الاقتصادي وإدارة المرافق الاقتصادية الحيوية، وأدى ذلك إلى تطور في طبيعة النفقات العامة ونوعيتها وإلى زيادة كميتها وحجمها².

¹ - د. علي زغدود: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 43-44.

² - د. عصام بشور: "المالية العامة والتشريع المالي"، الطبعة الثانية، مطبعة طربين، سوريا، 1977، ص 82-83.

ب. الأسباب الاجتماعية:

فقد أدى ميل السكان في العصر الحديث إلى التركيز في المدن والمراكز الصناعية إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، النقل والمواصلات، المياه، الغاز والكهرباء... الخ. ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان الريف، كما أدى انتشار التعليم إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي فأصبح الأفراد يتطلّبون من الدولة القيام بوظائف لم تعرفها في العصور السابقة، كتأمين الأفراد ضد البطالة والفقر والمرض والعجز والشيخوخة وغير هذا من أسباب عدم القدرة على الكسب، كل هذه الإعانات والخدمات الاجتماعية أدت إلى زيادة النفقات العامة وبصفة خاصة النفقات التحويلية¹.

ج. الأسباب السياسية:

يمكن إرجاع الزيادة في النفقات العامة إلى تطور الإيديولوجية السياسية سواء في الداخل نتيجة انتشار المبادئ الديمقراطية ونمو مسؤولية الدولة أو في الخارج نتيجة شعور الدولة بواجب التضامن الدولي:

1. انتشار المبادئ الديمقراطية:

لقد ترتب عن تطور الفكر السياسي في كثير من المجتمعات انتشار كثير من المبادئ والنظم الديمقراطية التي أدت إلى اختلاف نظرة المواطنين إلى الخدمات العامة على اعتبارها حقاً من حقوقهم وواجباً من واجبات الحكومة يجب تقديمها لصالح المجتمع، وانهارت بذلك فكرة عدم مسؤولية الدولة وكل هذا زاد من أعباء الدولة، ورفع من حجم الإنفاق العام².

2. نمو مسؤولية الدولة:

نتج عن انتشار المبادئ الديمقراطية تغير النظرة إلى الدولة فهي ليست سوى سلطة أمرة لا يملك المواطنون إلا الخضوع لها وإنما هي مجموعة من المرافق العمومية الموجهة لخدمة الصالح العام ولهذا تقررت مسؤوليتها فإذا أحدث نشاطها ضرراً لأحد أفرادها فليس هناك ما يمنع لمقاضيها لتعويضه عما لحق به من ضرر فيشارك المجتمع بذلك في تحمل عبئ المخاطر المترتبة عن سير المرافق العامة وقد ساعد على نمو

¹ - د. عادل أحمد حشيش: "أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار النهضة العربية، بيروت، 1992، ص 101.

² - أ.د. محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 113.

مسؤولية الدولة ضغط الرأي العام ومؤلفات رجال القانون¹. وبالتالي يؤدي مبدأ مسؤولية الدولة أمام القضاء إلى زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة ما قد يحكم به على الدولة من تعويضات وغير هذا².

3. نفقات الدولة في الخارج:

أدى نمو العلاقات الدولية إلى ازدياد النفقات العامة، فقد زادت أهمية التمثيل الدبلوماسي وارتفعت النفقات المعتمدة لتدعيمه، كذلك ازدادت نفقات اشتراك الدول في المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والهيئات التابعة لها والمنظمات الإقليمية المختلفة كجامعة الدول العربية³. وكذلك بسبب ما تقتضيه العلاقات الدولية من واجبات تلزم الدول القيام بها من تقديم مساعدات ومنح مادية وتقنية للدول الأجنبية أو لرعاياها وهذا لتحقيق أهداف اقتصادية أو سياسية أو وطنية.

4. النفقات العسكرية:

يمثل هذا العامل أحد الأسباب الأساسية لتزايد النفقات العامة في عصرنا الحاضر، ويرجع ذلك للتقدم السريع والمستمر في الفنون والأدوات الحربية مما يضطر الدول لإنفاق مبالغ طائلة لمد قواتها المسلحة بأحدث المخترعات وإقامة التحصينات اللازمة لحماية منشآتها ومواطنيها من مخاطر الغزو الخارجي، وبالإضافة لذلك فإن الحروب الحديثة تتطلب تمويلا ماليا ضخما، وكما هو معروف فإن الإنفاق العام لا يتزايد فحسب أثناء العمليات الحربية وإنما يستمر في ذلك فترة طويلة بعد انتهائها وذلك لالتزام الدولة بتعمير ما دمرته الحرب وتعويض منكوبيها، أخيرا فإن زيادة حجم الدين العام نتيجة لالتجاء الدولة للاقتراض خلال الحرب لتمويل نفقاتها الاستثنائية يؤدي بدوره لزيادة الإنفاق العام⁴.

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 112.

² - د. زينب حسين عوض الله: "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006، ص 62.

³ - حسين مصطفى حسين: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 27.

⁴ - د. مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 81.

5. نفقات المساعدات الإنسانية:

تتضمن ما تقدمه الحكومة من معونات ومساعدات وقروض لدولة صديقة لتمكينها من تنمية اقتصادياتها أو القيام بمهمة لتحقيق صالح مشترك، وكذا ما تنفقه الحكومة من أجل تنشيط حركة التبادل الدولي¹.

د. الأسباب الإدارية:

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها إلى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال وموظفين، ورافق ذلك ارتفاع حجم المستلزمات السلعية والخدمية، اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء ما كان منها في شكل رواتب وأجور أو ما كان منها ثمنًا لمشتريات الحكومة².

هـ. الأسباب المالية: تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين³:

أولاً: سهولة الاقتراض في العصر الحديث، مما أدى إلى كثرة لجوء الدولة إلى القروض العامة للحصول على ما تحتاج إليه لتغطية أي عجز في إيراداتها مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة. لأن خدمة الدين تستلزم دفع الأقساط والفوائد.

ثانياً: وجود فائض في الإيرادات العامة غير مخصص لغرض معين مما يدفع إلى تشجيع الحكومة على إنفاقه سواء في أوجه إنفاق ضرورية أو غير ضرورية. وتتجلى خطورة ذلك في الفترات التي تحتّم فيها السياسة الرشيدة على السلطة التنفيذية العمل على خفض نفقاتها لأنه من الصعب مطالبة الدولة بتخفيض كثير من أبواب النفقات العامة.

¹ - د. عبد المنعم فوزي: "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المعارف، مصر، ص 102.

² - د. خالد شحادة خطيب وآخرون: "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007، ص 82.

³ - محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 96.

المبحث الثالث: آثار النفقات العامة وسبل ترشيدها

رأينا أن النفقات العامة تنقسم تبعاً لأغراضها إلى عدة أنواع مختلفة، وهو ما يعني أن النفقات العامة تنتج آثاراً متعددة في مختلف المجالات، وقد تكون هذه الآثار مباشرة أو غير مباشرة، كما رأينا أيضاً أن ظاهرة تزايد النفقات العامة أصبحت من الظواهر العامة في جميع الدول مهما اختلف نظامها وهو ما يقودنا إلى ضرورة التحدث عن ترشيد النفقات العامة من أجل القضاء على أوجه الإسراف والتبذير.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

لم يعد للنظرة الكلاسيكية التي ترى أن الإنفاق العام مبلغ يختفي حالة إنفاقه وليس له آثار اقتصادية واجتماعية أية أهمية، حيث أن تطور الفكر المالي أوضح أن النفقات العامة تشكل أداة هامة من أدوات التأثير في الأوضاع الاقتصادية، أي بعبارة أخرى من أدوات السياسة الاقتصادية، والآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام، وقد تكون غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي المضاعف والمعجل، ومن الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة نذكر:

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني:

- وهو ما يطلق عليه "إنتاجية الإنفاق العام"، ودرجة تأثيره تتوقف بالتالي على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من النواحي التالية¹:
1. زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري، وبالتالي يكون له أثر إيجابي على الإنتاج أو الناتج الوطني.
 2. إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سبباً لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم والصحة والثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج الوطني.

¹ - أ.د. عبد المطلب عبد الحميد: "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 60.

3. يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، ومن خلال كم ونوع الإنفاق العام، فإن تأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإن كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية أو حرية فإن الأثر سيكون إيجابياً أما إذا حدث العكس فسيكون له أثر سلبي (كأن يكون الجهاز الإنتاجي غير مرن أو ضعيف المرونة).

2- أثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني:

يتعرض الدخل الوطني إلى نوعين من التوزيع هما¹:

أولاً: التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين أي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية، في صورة مكافأة لعوامل الإنتاج في شكل أجور وفوائد وربح وبيع.
ثانياً: إعادة توزيع الدخل الوطني أو التوزيع الثانية وهو إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين ونقصد به الدولة، ونظراً لعدم عدالة التوزيع الأولي للدخل تتحقق العدالة الاجتماعية أو تتحقق أهداف اقتصادية برفع الطلب الكلي.

ومن خلال التوزيعين يكون للإنفاق العام دور مهم نوضحه في الآتي:

✓ دور النفقات العامة في توزيع الدخل:

تمارس الدولة دورها في توزيع الدخل والتأثير فيه عن طريق تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج وتتخذ أحد الشكلين الآتيين مباشرة من خلال تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور) وتحديد الفائدة (إقرار حد معين لسعر الفائدة) وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة قصيرة للإيجار) وتحديد الأرباح (السماح بتوزيع نسبة معينة منه)، أما التوزيع غير المباشر فيتم من خلال تحديد أثمان السلع والخدمات المنتجة ويترتب على التدخل في الأسعار التأثير في عوائد الإنتاج.

✓ دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يمكن التعرف على دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال:

- يترتب على النفقات التمويلية الاجتماعية المتمثلة بالنفقات التعليمية والصحية والثقافية والتي يتم توزيعها مجاناً أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها إعادة لتوزيع الدخل الوطني للفتات المستفيدة وهي الفئات ذات الدخل المحدود.

¹ - د. عادل فليح العلي: "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 74-75.

- يترتب على النفقات التحويلية العينية المتمثلة بالإعانات الاقتصادية والمالية المدفوعة لبعض المشروعات بقصد خفض أو تثبيت أسعارها إعادة لتوزيع الدخل في مصلحة الأفراد المستهلكين لهذه السلعة.

ويتخذ التوزيع النهائي أي إعادة التوزيع اتجاهات مختلفة هي:

أولاً: التوزيع القطاعي أي توزيع الدخل بين القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية من خلال توجيه النفقات الاستهلاكية للقطاع المرغوب بتنميته.

ثانياً: إعادة التوزيع الرأسية وهي إعادة التوزيع باتجاه الطبقات الفقيرة حيث تفرض ضرائب تصاعدية على دخول الطبقة الغنية وتوجه حصيلتها أو البعض من تلك الحصيلة باتجاه الطبقات الفقيرة على شكل نفقات صحية أو نفقات تعليمية أو دعم الأسعار الاستهلاكية الضرورية وتتوقف مدى فاعلية هذا التوزيع على نسبة ما تمثله النفقات العامة إلى الدخل الوطني.

3- أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار:

إذا كان المحدد الرئيسي للأسعار يرجع إلى قوى العرض والطلب، فهي محصلتها، إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من حيث سياستها في الإنفاق العام، من شأنه التأثير على مستوى الأسعار، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرًا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط، وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي.

يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظراً لزيادة الطلب عليها.

كما يمكن تخفيض الأسعار بشراء بعض السلع والمنتجات وتخزينها حينما تكون متوفرة ومنخفضة السعر حفاظاً على استقرار بعض الصناعات والمؤسسات¹.

4- أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل:

إن أثر الإنفاق العام على مستوى التشغيل يقصد به مدى مساهمة هذا الإنفاق في الإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة (سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو الطاقة الإنتاجية أو الموارد المالية) أقصى استفادة ممكنة بحيث تتحقق معها اقتراب الاقتصاد من حالة التشغيل الكامل لجميع عوامل الإنتاج

¹ - د. محمد الصغير بعلي وأ.د. يسري أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(أرض-عمل-رأس-مال-تنظيم)، فلو زاد الإنفاق العام في مجالات البنية الأساسية (رأس المال الاجتماعي) فإن هذا يكون دافعاً لتشجيع المنتجين والمنظمين على تنفيذ مشروعاتهم وزيادة إنتاجهم للإفادة من تلك الخدمات المجانية والتي تسهل عمليات الإنتاج والنقل والتوزيع أيضاً، كما أن زيادة النفقات العامة في صورة نفقات تحويلية (إعانات اقتصادية للمنتجين أو لقطاعات صناعية معينة) تكون سبباً هاماً من أسباب استمرار تلك الأنشطة حيث أن هذه الإعانات من شأنها مساعدة تلك المشروعات على تخطي أزمتها فتعدل عن التوقف عن النشاط أو عن طرد جزء من الأيدي العاملة لديها، وهنا تتلافى الدولة حدوث ظاهرة البطالة التي تهدد التوازن الاقتصادي إذ أن وجود بطالة متزايدة في اقتصادها معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على أسعار تلك السلع ومن ثم يحد من رغبة المنتج في التوسع الإنتاجي بل على العكس إذا ازداد معدل انخفاض الطلب، قد يلجأ المنتج إلى إيقاف بعض خطوط الإنتاج من أجل تخفيض عرض السلعة التي ينتجها وهذا سيبعده ظهور بطالة جديدة تساهم في زيادة حدة انخفاض الطلب مما يؤدي إلى دخول الاقتصاد الوطني في دائرة الانكماش الاقتصادي لذا نقول أن البطالة عادة ما ينتج عنها بطالة جديدة، وهنا يكون الإنفاق العام من أسباب الانتعاش الاقتصادي وإحداث الرواج وعدم تعطيل استغلال الموارد¹.

5- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني:

يمكن للنفقات العامة أن تؤثر في الاستهلاك الوطني عن طريقين²:

الأول: شراء الحكومة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية (الإنفاق الاستهلاكي الحكومي) وذلك من خلال ما تقوم به الدولة أثناء إشباعها للحاجات العامة في إنفاق قد يتخذ شكل سلع وخدمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة والمشروعات العامة.

الثاني: توزيع الحكومة لدخول تخصص جزئياً أو كلياً للاستهلاك -نفقات متعلقة بالأجور والرواتب- تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة للرواتب والأجور لموظفيها وعمالها مقابل

¹ - د. أحمد فريد مصطفى ود. سهير محمد السيد حسن: "الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989، ص 89.

² - د. محمد سعيد فرهود: "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978، حلب، ص 108.

ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال الأثر الذي يحدثه المضاعف.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

لا تتوقف آثار النفقات العامة على الآثار المباشرة ولكن تتضمن أيضا آثار غير مباشرة متتابعة على الدخل الوطني بشقيه الاستهلاكي والاستثماري تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف بأثر المضاعف والمعجل. ويطلق على أثر المضاعف "الاستهلاك المولد" كما يطلق على أثر المعجل "الاستثمار المولد". وفيما يلي شرح موجز لهما¹:

1- أثر المضاعف:

ترتبط فكرة المضاعف بزيادة النفقات العامة، فعندما تزيد هذه الأخيرة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتببات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد، وهؤلاء يخصصون جزء من هذه المداخل لإنفاقها على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار، والمداخيل التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق مداخيل جديدة لفئات أخرى وتقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وبذلك تستمر حلقة توزيع المداخل من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في: الإنتاج، الدخل، الاستهلاك، الإنتاج، مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق، ولكن بنسب مضاعفة ولذلك يسمى بالأثر المضاعف.

يرتبط الأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه وعليه فإن الآثار المترتبة على الزيادة في الإنفاق العام تختلف من قطاع لآخر، إضافة لارتباطه بمدى مرونة الجهاز الإنتاجي، ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس، أما في الدول النامية يكون أثر المضاعف ضعيفا نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

¹ - د. حراق مصباح: "فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، ماي 2012، ص 11-

2- أثر المعجل:

يعبر الأثر المعجل عن الأثر الذي تحدثه الزيادات المتتالية في الإنفاق العام والذي ينتج عنه زيادة متسارعة بمرور الوقت في الإنتاج والدخل والاستهلاك وبالتالي الزيادة في الاستثمار، يزداد الأثر المعجل كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كذلك، كما أن الأثر المعجل يختلف من قطاع لآخر ويختلف أثره فيما إذا كانت الدولة متقدمة أو متخلفة، بحيث يزداد في الدول المتقدمة نظرا لمرونة الجهاز الإنتاجي بها، وينخفض في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدييره من الموارد العادية للدولة¹.

لذا فإن البعض يفضل اعتبار حجم الإنفاق العام معطاة من المعطيات وتركيز البحث حول كيفية ترشيد هذا الإنفاق بقدر الإمكان، فتزايد النفقات العامة قد يكون مفيدا، وقد لا يكون، والأمر متوقف على وجهة الإنفاق وكيفيته، والمهم أن توضع ضوابط عامة تضمن استخدامه على الوجه الأمثل، ويتفق معظم الشراح في هذا الصدد على وجود ضابطين أساسيين ينبغي الاهتمام بهما ويتمثل أولهما في ضرورة تحقيق الإنفاق العام لأكثر قدر من النفع العام، ويتحصل ثانيهما في وجوب تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد في عمليات الإنفاق العام²:

وبعني الضابط الأول: ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تعظيم النفع العام مما يتطلب أولا: عدم تخصيصها لتحقيق المصالح الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لمل يتمتعون به من نفوذ خاص، ويقتضي ثانيا: توزيع نفقات الدولة على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة بحيث تحدد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق.

¹ - درواسي مسعود: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005، ص 171.

² - د. مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

أما الضابط الثاني: فيعني وجوب تجنب كل تبذير أو إسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة في وجوه إنفاق غير مجدية.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية¹:

1. تحديد حجم أمثل للنفقات العامة:

لأنه ليس من المصلحة أن تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة.

2. إعداد دراسات الجدوى للمشروعات:

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

3. الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بإنفاقه، يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية، ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الميزانية قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

4. تجنب الإسراف والتبذير:

هناك صور للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.

¹- درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

- تحقيق مآرب خاصة لبض ذوي النفوذ والسلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي... إلخ.
- لاشك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للنفقات العامة نستخلص ما يلي:

- النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أكمل وجه وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.
- ليست أهداف النفقات العامة هي مجرد إشباع حاجات عامة للمجتمع، وإنما هي عبارة عن أداة فعالة لتنفيذ السياسة الاقتصادية وما تحدته على النشاط الاقتصادي لهذا المجتمع.
- ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدتها من دولة لأخرى، وهذا راجع إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.
- كما أن للنفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الكميات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الاقتصادي (الناتج، الاستهلاك، الأسعار، التشغيل...) وآثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي من خلال المضاعف الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، والمعجل الذي يبحث أثر التغير على الاستثمارات نتيجة التغير في الطلب الاستهلاكي.
- كما أنه يجب ترشيد سياسة الإنفاق العام وذلك بتخصيص أمثل للموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع وتجنب الإسراف والتبذير وتشديد الرقابة.

الفصل الثاني

البرامج التنموية
(2014-2001)

تمهيد:

منذ دخول الألفية الثالثة بتحسّن الوضعية المالية للجزائر جراء الارتفاع في أسعار النفط، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداء من سنة 2001 تحولا رئيسيا من الواجهة النيوكلاسيكية _ التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الاقتصاد الجزائري والتي تطلبت تدخل الهيئة الدولية _ نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، و انعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) بقيمة 7 مليار دولار كقيمة أولية والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي (2010-2014) بقيمة أولية تصل إلى 286 مليار دولار مما يؤكد استمرار السياسة الاقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية.

وبتطبيق هذه الإصلاحات تحولت الجزائر إلى ورشة كبرى للهيكل القاعدية وإنشاء المؤسسات، وقبلة للاستثمار الأجنبي، وتنمية بشرية هائلة، وتطور نوعي في كثير من الخدمات وعلى مرمى حجر من ربح رهان التوازن الجهوي، والتقليص من حدة الفقر والبطالة إلى أدنى مستوياتها.

وللتفصيل في هذه البرامج قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المبحث الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض بالاقتصاد الوطني خلال الفترة ما بين 2001 و2004 ضمن ما سمي بمخطط الإنعاش الاقتصادي الذي قدرت قيمة استثماراته بـ 525 مليار دينار ما يعادل حوالي 7 ملايين دولار أمريكي، وزعت على القطاعات الأساسية للبلاد.

المطلب الأول: الأهداف المتوخاة

جاء في برنامج الحكومة¹ العمل على إنجاز الأولويات التالية:

1. معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية، والسكن.
3. تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال:
 - الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالمضاب العليا.
 - الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
 - مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرية.
 - العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة، لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار المضاب العليا.
 - دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
 - العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.

¹ - د عبد الرحمان تومي: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 216 .

- إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

المطلب الثاني: توزيع البرنامج على مختلف القطاعات

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي قدر بـ: 525 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 7 ملايين دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا. والجدول التالي يوضح محتوى البرنامج على مختلف القطاعات:

الجدول رقم (01-02): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري

| المجموع (نسب) | المجموع (مبالغ) | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات القطاعات |
|------------------|--------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|--------------------------------|
| 40.1 | 210.5 | 2.0 | 37.6 | 70.2 | 100.7 | أشغال كبرى وهيكل قاعدية |
| 38.8 | 204.2 | 6.5 | 53.1 | 72.8 | 71.8 | تنمية محلية وبشرية |
| 12.4 | 65.4 | 12.0 | 22.5 | 20.3 | 10.6 | دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري |
| 8.6 | 45.0 | / | / | 15.0 | 30.0 | دعم الإصلاحات |
| 100 | 525.0 | 20.5 | 113.9 | 185.9 | 205.4 | المجموع |

➤ المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية

للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص 87.

إن الجدول السابق يبين لنا :

1. قطاع الأشغال الكبرى والهيكل قاعدية: استحوذ على أكبر حصة بمبلغ 210.5 مليار دينار. هذا البرنامج مشكل من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران:

أ. التجهيزات الهيكلية للعمران:

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج¹ بـ: 142.9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي:

- البنى التحتية للموارد المائية: 31.3 مليار دج
- البنى التحتية للسكك الحديدية: 54.6 مليار دج
- الأشغال العمومية: 45.3 مليار دج

تأمين الموانئ والمطارات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرق بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته بـ: 1.7 مليار دج.

الاتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله. تكلفة هذا المشروع تقدر بـ: 10 ملايين دج.

ب. إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات:

إن هذا البرنامج² ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية. سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين، كما سيكون السبب في خلق مناصب شغل. البرنامج يتوزع على الشكل التالي:

¹ - عيو عمر واخرون: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 7.

² - زمان كرم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010، ص 203.

- المحيط: 6.1 مليار دج
- الطاقة: 16.8 مليار دج
- الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة): 9.1 مليار دج
- السكن: 35.6 مليار دج

2. تنمية الموارد البشرية:

بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية: 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية). كما احتفظ أيضا بالبرامج¹ التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي. ويتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

- التربية الوطنية: 27 مليار دج
- التكوين المهني: 9.5 مليار دج
- التعليم العالي: 18.9 مليار دج
- البحث العلمي: 12.38 مليار دج
- الصحة والسكان: 14.7 مليار دج
- الشباب والرياضة: 04 ملايين دج
- الثقافة والاتصال: 2.3 مليار دج
- الشؤون الدينية: 1.5 مليار دج

¹ - عبو عمر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 7.

3. دعم النشاطات الإنتاجية:

أ. الفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA). يتمحور حول البرامج¹ المرتبطة بـ :

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.
- حماية الأحواض المنحدرة والمصببات والتوسيع الريفي.
- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين العرض العلفي.
- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للمشاريع الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 65 مليار دينار.

ب. الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع² لا يحض بالعناية المستحقة له. نظرا لطول الساحل الجزائري، يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية. إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء، تصليح و صيانة البحرية... الخ) و آخرا (التكييف، التقييم، التبريد و النقل... الخ) للأنشطة الإنتاجية. إن إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية و هيكلية مرفقة يجب التكفل بها، في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة. يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص بـ:

- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (FNAPAA)، الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA)، الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات.
- إدخال لإجراءات جبائية، شبه جبائية وجمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

¹ - عبو عمر وآخرون: مرجع سبق ذكره، ص 1.

² - زرنوح ياسمين: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية، (رسالة ماجستير تخصص تخطيط)، الجزائر، 2005-2006، ص 177.

- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع FIDA و CEE (0.2 مليار دج).
- المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر بـ 9.5 مليار دج.

4. التنمية المحلية و البشرية:

أ- التنمية المحلية:

- إن البرنامج المقترح و المقدر بـ 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي و المستدام للإطار المعيشي للمواطنين.
- إن البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية (PCD) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات و الأنشطة على كل التراب الوطني.
- إن المشاريع المرتبطة بالطرق (طرق ولائية و بلدية) الماء (AEP تطهير) و المحيط و كذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار و رجوع السكان، و لاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.
- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

ب - التشغيل و الحماية الاجتماعية:

- إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل و الحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـ 16 مليار دج.
- فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP - HUMO) والمتعلق بالولايات المحرومة.

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي لـ 70.000 منصب شغل دائمين بالنسبة إلى تلك الفترة لتكلفة قدرها 7 ملايين دج. أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا (3 ملايين دج)، إعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة (3 ملايين دج)، و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة (0.7 مليار دج) و أخيرا 3 ملايين دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تطلب تجنيد موارد هامة. من أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، كما أوجب تطبيق مجموعة من التعديلات الهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط

يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة. وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(02-02):السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة:مليار دج

| المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | القطاعات |
|--------------|-------------|-------------|--------------|-------------|---|
| 20 | 9.8 | 7.5 | 2.5 | 0.2 | عصرنة إدارة الضرائب |
| 22.5 | 5 | 5 | 7 | 5.5 | صندوق المساهمة والشراكة |
| 2 | 0.4 | 0.5 | 0.8 | 0.3 | تهيئة المناطق الصناعية |
| 2 | | 0.7 | 1 | 0.3 | صندوق ترقية المنافسة الصناعية |
| 0.08 | | | 0.05 | 0.03 | نموذج التنبؤ على المدى المتوسط والاطويل |
| 46.58 | 15.2 | 13.7 | 11.35 | 6.33 | المجموع |

➤ المصدر: زرنوح ياسمينية: مرجع سبق ذكره، ص 184.

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح رأس المال، بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص التوزيع السنوي¹ لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على السنوات: 2001، 2002، 2003 بقيمة: 205.4 مليار دج، 185.9 مليار دج، 113.2 مليار دج على التوالي أي بنسبة: 39.12 % ، 35 % ، 21.76 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج. في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب: 20.5 مليار دج أي نسبة 3.9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر

¹ - د. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2013، ص 47.

الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات والمشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة، بغرض تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين والتي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.

المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

تميزت السنوات من 2001 إلى 2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج¹ عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طول سنوات تطبيق البرنامج بنسبة 6.8% في سنة 2003.

- تراجع البطالة من معدل يفوق 29% إلى 24%.

- إنجازات الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

كما حققت الجزائر على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية تطورا ملحوظا، ففي سنة 2003 بلغ النمو الاقتصادي 6.8% واحتياطي الصرف 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة. وبالمقابل ديون الجزائر الخارجية انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

وبلوغ شهر ديسمبر 2003 كان عدد المشاريع كالاتي:

¹ - زرمان كريم، مرجع سبق ذكره ، ص 204-205.

الجدول رقم (02-03): عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003

| المشاريع | القطاعات | المشاريع | القطاعات |
|----------|---------------------------------|----------|--------------------|
| 167 | الطاقة | 4386 | الموارد المائية |
| 162 | البنى التحتية للثقافة | 2448 | السكن والعمران |
| 982 | TUP HIMO والبنى التحتية للإدارة | 1868 | الأشغال العمومية |
| | | 1596 | الفلاحة |
| 149 | التعليم العالي والبحث العلمي | 1134 | البنى التحتية |
| 174 | التكوين المهني | 1046 | التعليم |
| 99 | البيئة | 564 | الاتصالات |
| 59 | الصناعة | 545 | الصحة |
| 33 | التعليم عن بعد | 330 | الصيد |
| 9 | النقل | 223 | الحماية الاجتماعية |
| 16036 | | | مجموع المشاريع |

➤ المصدر: عبو عمر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 8.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة هي:

❖ 11.811 مشروع منجز (73 %)؛

❖ 4.093 مشروع في طور الانجاز (26 %)؛

❖ 159 مشروع في طور الانطلاق (1 %).

المبحث الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

لقد فكرت الحكومة الجزائرية انطلاقاً من المبادرة الأولى التي قام بها رئيس الجمهورية في إعداد برنامج وطني لدعم النمو الاقتصادي، بتسطير برنامج خماسي تكميلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، يكون في مستوى التحديات التي كان لابد للجزائر من رفعها، في حدود الإمكانيات المتوفرة.

وقد خصص لهذا البرنامج مبلغاً إجمالياً قدر بـ 4202.7 مليار دينار من النفقات العمومية التنموية بالنسبة للمدة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009. وأعطيت الأولوية فيه لمكافحة البطالة، السكن، قطاع النقل، إمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، تطوير الزراعة ودعمها، تحلية مياه البحر والتطوير المتوازن للمناطق.

المطلب الأول: الأهداف المتوخاة

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة، وبآجال ترتبط بعمر البرنامج، ومن بين هذه الأهداف¹ نذكر:

1. ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار الاختلالات العديدة الممكنة.
2. إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.
3. توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الأخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.
4. إنشاء 150.000 محل تجاري، بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية، عبر التراب الوطني.
5. توفير مليون متر مكعب (م³) يومياً من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.
6. توفير الشروط الضرورية لاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.
7. إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية، الثقافية، الطاقية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن.

¹ - د عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 245-246.

المطلب الثاني: المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي

لقد تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمس برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (02-04): توزيع البرنامج حسب كل قطاع

| النسب (%) | المبالغ (مليار دج) | القطاعات |
|-------------|----------------------|--------------------------|
| 45.5 | 1908.5 | تحسين ظروف معيشة السكان |
| 40.5 | 1703.1 | تطوير المنشآت الأساسية |
| 8 | 337.2 | دعم التنمية الاقتصادية |
| 4.8 | 203.9 | تطوير الخدمة العمومية |
| 1.1 | 50 | تطوير تكنولوجيات الاتصال |
| 100 | 4202.7 | المجموع |

➤ المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أبريل 2005، ص 6-7.

يتضح من الجدول أن برنامج دعم النمو قد خصص أكبر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ 1908.5 مليار دج، أي مانسته 45.5% من مجموع الاستثمارات، يليه قطاع البنى التحتية بنسبة 40.5% لأهميته في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار، وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع التنمية الاقتصادية بنسبة 8% استهدف القطاعات التي تعكس الاقتصاد الحقيقي، يليه قطاع الخدمات العمومية بنسبة 4.8% من أجل إصلاح القطاع الإداري الحكومي وفي الأخير جاء قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال الذي استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1.1% من البرنامج التكميلي.

وفيما يلي سنتطرق إلى كل برنامج بالتفصيل:

1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:

تم توزيع المخصصات المالية لهذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (02- 05): توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان على القطاعات

| النسب (%) | المبالغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|--------------------|---|
| 29.08 | 555 | السكنات |
| 7.38 | 141 | الجامعة |
| 10.47 | 200 | التربية الوطنية |
| 3.03 | 58 | التكوين المهني |
| 4.45 | 85 | الصحة العمومية |
| 6.65 | 127 | تزويد السكان بالماء (خارج الاشغال الكبرى) |
| 3.14 | 60 | الشباب والرياضة |
| 0.83 | 16 | الثقافة |
| 3.40 | 65 | إيصال الغاز و الكهرباء إلى البيوت |
| 4.97 | 95 | أعمال التضامن الوطني |
| 1 | 19,1 | تطوير الإذاعة والتلفزيون |
| 0.52 | 10 | إنجاز منشآت للعبادة |
| 1.38 | 26,4 | عمليات تهيئة الإقليم |
| 10.47 | 200 | برامج بلدية للتنمية |
| 5.23 | 100 | تنمية مناطق الجنوب |
| 7.85 | 150 | تنمية مناطق الهضاب العليا |
| 100 | 1.908,5 | المجموع |

➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،

أفريل 2005، ص 6.

من خلال الجدول السابق يظهر أن 1908,5 مليار دج رصد لتحسين ظروف معيشة المواطنين وزعت كما يلي:

- بناء مليون مسكن بمبلغ 555 مليار دج.
- تنمية منشآت التربية والتكوين المهني والتعليم العالي بقدر 399 مليار دج.
- تعزيز المنشآت الصحية بغلاف مالي قدر بـ 85 مليار دج.
- توصيل الغاز والكهرباء إلى أكثر من مليون بيت بمبلغ 65 مليار دج.
- تزويد الأهالي بالماء الشروب، وهذا خارج الأشغال الكبرى بمبلغ 127 مليار دج.
- ترقية التشغيل والتضامن الاجتماعي بمبلغ 95 مليار دج، وذلك لبناء 15000 محل لفائدة البطالين عبر سائر بلديات الوطن.
- تمويل برامج البلدية للتنمية بغلاف مالي حجمه 200 مليار دج.
- كما رصد مبلغ 250 مليار دج لتحسين التوازن الجهوي بتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا حيث تستفيد من هذه الأموال ثلاثون ولاية، وذلك من خلال منح اعتمادات الدفع وخصص البرامج التي تبناها الميزانية السنوية:

أ- برنامج تنمية الجنوب:

لقد قرر مجلس الوزراء الجزائري في 15 جانفي 2006، زيادة كبيرة في تمويل برامج تنمية ولايات الجنوب للسنوات 2006 إلى 2009، ورفع ذلك التمويل من 250 إلى 377 مليار دج، ويشمل برنامج تنمية الجنوب 10 ولايات تمتد على أكثر من 80% من أراضي الجزائر وهي كل من: أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، بسكرة، إيزي، تندوف، الوادي وغرداية. ويتضمن البرنامج عددا من المشاريع الرامية إلى تحسين ظروف حياة سكان هذه المناطق الصحراوية، منها 110 مليار دج لبناء منازل و80 مليار دج لتزويدها بمياه الشرب.

ب- برنامج تنمية الهضاب العليا:

تضمن العديد من المشاريع التي تخص العديد من الولايات الداخلية خاصة : سطيف، برج بوعريج، باتنة، تبسة، الجلفة، خنشلة. والتي من شأنها فك العزلة التي تشهدها هذه المناطق بالدرجة الأولى وتنمية منطقة الهضاب العليا من خلال توفير المرافق الضرورية لمواطني هذه المناطق وهذا بـ:

- ✓ توسيع شبكة الطرقات ومد المسالك بين القرى والمدن النائية عن المدينة الأم.
- ✓ توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء والغاز الطبيعي.
- ✓ محاولة استصلاح أكبر قدر ممكن من المناطق الفلاحية والحقول واستغلالها، خاصة تلك التي هجرها الفلاحون أثناء العشرية السوداء.
- ✓ إنشاء المركبات الرياضية، المسابح النصف أولمبية والنوادي الثقافية لترفيه الشباب.

2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية:

تم توزيع المخصصات المالية لهذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (02-06): توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية على القطاعات

| النسب (%) | المبالغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|--------------------|--------------------------------|
| 41.10 | 700 | قطاع النقل |
| 35.22 | 600 | قطاع الأشغال العمومية |
| 23.07 | 393 | قطاع الماء (السدود والتحويلات) |
| 0.59 | 10,15 | قطاع تهيئة الإقليم |
| 100 | 1.703,1 | المجموع |

➤ المصدر: من إعداد الطلبة بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-

2009، أبريل 2005، ص 6.

من خلال الجدول السابق يظهر أنه تم تقدير 1.703,1 مليار دج كغلاف مالي لتنمية المنشآت

القاعدية تم تقسيمه كما يلي:

✓ 700 مليار دج لقطاع النقل لاستكمال كبريات المشاريع الجاري انجازها ومباشرة مشاريع جديدة منها تحديث شبكة السكة الحديدية.

✓ 600 مليار دج لقطاع الأشغال العمومية وذلك على الخصوص لاستكمال المشاريع الجارية منها الطريق السيار شرق/غرب ومباشرة مشاريع جديدة منها شق وإعادة تأهيل أكثر من 15000 كلم من الطرقات.

✓ وأخيرا قرابة 400 مليار دج لكبريات مشاريع الري من سدود ومحولات للمياه.

3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية:

تم توزيع المخصصات المالية لهذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (02-07): توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية على القطاعات

| النسب (%) | المبالغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|--------------------|---|
| 88.96 | 300 | الفلاحة والتنمية الريفية |
| 4 | 13,5 | الصناعة |
| 3.55 | 12 | الصيد البحري |
| 1.33 | 4,5 | ترقية الاستثمار |
| 0.94 | 3,2 | السياحة |
| 1.18 | 4 | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية |
| 100 | 337,2 | المجموع |

➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،

أفريل 2005، ص 6-7.

خصص مبلغ 337,2 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية منها 300 مليار دج لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية وهذا من أجل زيادة الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل. كما خصص 13,5 مليار دج لدعم قطاع الصناعة و 12 مليار دج لقطاع الصيد البحري نظرا لغنى هذا القطاع

وما يمكن أن يدره من عوائد، أما قطاعي السياحة وترقية الاستثمار فرصد لهما ما مجموعه 7,7 مليار دج من أجل تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي وتحسين المناخ الاستثماري.

4. برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

تم توزيع المخصصات المالية لهذا القطاع كما يلي:

الجدول رقم (02-08): توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات

| النسب (%) | المبالغ (مليار دج) | القطاعات |
|------------|--------------------|---|
| 16,67 | 34 | العدالة |
| 31,38 | 64 | الداخلية |
| 31,87 | 65 | المالية |
| 0,98 | 2 | التجارة |
| 7,99 | 16,3 | البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال |
| 11,08 | 22,6 | قطاعات الدولة الأخرى |
| 100 | 203,9 | المجموع |

➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009،

أفريل 2005، ص 7.

خصص مبلغ 203,9 مليار دج من أجل تحديث وتطوير الهيئات العمومية مقسمة على القطاعات المهمة حيث خص قطاع المالية بأكثر حصة 65 مليار دج، يليه قطاع الداخلية بحصة 64 مليار دج، أما قطاع العدالة حظي بنسبة 16,67 % من المبلغ الإجمالي المخصص لبرنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها والباقي توزع على قطاع التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وباقي القطاعات الأخرى.

5. برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال:

مواكبة للتطور العالمي في مجال تكنولوجيات الاتصال خصص لتحديث هذا القطاع مبلغ 50 مليار دج نظرا لما يلعبه من دور في تحسين الخدمات العمومية والرفع من الإنتاجية والسير بالبلد نحو التقدم التقني وتحديات العولمة.

المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

من أهم نتائج¹ برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) نذكر:

1. الخروج النهائي من المديونية، فقد بلغ الدين العمومي الخارجي 480 مليون دولار فقط، أي أقل من 01 % من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2009/12/31.
2. تراجع نسبة البطالة من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 وهذا راجع إلى مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009) والتي بلغت 5.031.692 منصب شغل.
3. تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1.045.269 سكن، وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون عبر مختلف الولايات، وعلى هذا الأساس انخفضت نسبة شغل المساكن من 5.79 % سنة 1998 إلى 4.89 % مع نهاية 2009، بالرغم من الزيادة المحسوسة في عدد السكان خلال العشرية الماضية.
4. قفز الغلاف المالي الموجه لمصالح الصحة من 60 مليار دج سنة 2000 إلى حدود 200 مليار مع نهاية 2009، مما ساعد كثيرا في تحسين مؤشرات الصحة العمومية حيث ارتفع معدل الأمل في الحياة من 67.3 سنة في 1999 إلى 75.5 سنة في 2009، وهذا نتيجة تطور مختلف أنواع هياكل الصحة العمومية من مستشفيات، العيادات المتعددة الاختصاصات، المراكز الصحية وقاعات العلاج، حيث بلغ مجموعها خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2009: 1527 هيكل صحي.
5. في مجال التنمية البشرية تم تحقيق تطور ملحوظ في المؤشرات البيداغوجية لقطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني وهذا راجع إلى تطور الأغلفة المالية لهذه القطاعات، حيث تقدر النسبة الوطنية لشغل الأقسام في حدود 30 تلميذا، كما أن نسبة التأطير بلغت 23 تلميذا لكل أستاذ في الطور الابتدائي

¹ - د.عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص262.

و17 تلميذا لكل أستاذ في الطور الثانوي وبلغ عدد المقاعد البيداغوجية في قطاع التعليم العالي خلال الفترة (2005-2009): 351.000 مقعد.

6. تجاوز الاستثمار العمومي 13% بالنسبة للنتائج الخام خلال الفترة (2000-2009) وهو أعلى معدل إذا ما قورن بالدول المتخلفة وحتى المصدرة للبترو، والجدول التالي يبين الاستثمارات المنجزة خلال الفترة :

الجدول رقم (02-09): توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات

| المجموع العام 2009-1999 | | الاستثمارات المنجزة خلال الفترة (09-05) مليار دج | التعيين |
|-------------------------|-----------------|--|---|
| مليار دج | مليار \$ أمريكي | | |
| | | | أ- الاستثمار المحلي: |
| 169.6 | 12.386 | 9.386 | 1- استثمارات ممولة من الميزانية |
| 3.1 | 229 | 229 | 2- استثمارات ممولة من ص الوطني للاستثمار |
| | | | 3- استثمارات وطنية خاصة منها: |
| 3.4 | 282 | 184 | - استثمار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب |
| 5.0 | 369 | 213 | - استثمار في قطاع الفلاحة |
| 36.9 | 2.696 | 2.201 | - استثمار ممول من قبل البنوك |
| 218.7 | 15.962 | 12.231 | المجموع.....(أ) |
| | | | ب- الاستثمارات الأجنبية: |
| 24.8 | 1.816 | 1.526 | 1- استثمار عبر الوكالة و ت إ |
| 18.6 | 1.358 | 729 | 2- الاستثمار في قطاع الطاقة، م |
| 45.9 | 3.354 | 2.255 | المجموع.....(ب) |
| 264.6 | 19.316 | 14.468 | المجموع العام (أ+ب) |
| 45.3 | % 17.32 | % 17.95 | الاستثمار المحلي الخاص |
| 45.9 | % 17.36 | % 15.58 | الاستثمار الأجنبي |
| 91.2 | % 34.69 | % 33.54 | نسبة مساهمة القطاع الخاص |

➤ المصدر: د. عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 269.

من نتائج الجدول يظهر ارتفاع في نسبة الاستثمار العمومي إلى 65.30 % كمتوسط خلال العشرية (99-09)، كما نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الاستثمار العمومي الذي

توفره الميزانية من جهة، والصندوق الوطني للاستثمار من جهة ثانية، ومادام التمويل العمومي لا يشكل قيودا كبيرا أمام القطاع الخاص (مزاومة شديدة للاستثمار الخاص)، يمكن لهذا النوع من الوصايا أن يأتي بنتائج مشجعة.

7. أما القطاع الصناعي فقد حقق نتائج ضعيفة (5% كمتوسط) بشقيه العام والخاص منذ سنة 2000، كما جاء في المرتبة الأخيرة من حيث خلق الثروة بنسبة 5.3% فقط من إجمالي القيمة المضافة، وهذا راجع إلى معاناة القطاع الخاص من صعوبات مالية في أغلب الأحيان بالإضافة مشكلة الاقتصاد الموازي والمنافسة المتزايدة للمنتجات الأجنبية وتنامي تفكيك التعريفات الجمركية، هذه الأوضاع ساعدت على ترك البعض من الصناعيين لصناعتهم وتحولهم إلى مستوردين لمنتجات تباع على حالها.

المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

مواصلة لتحديات التنمية التي رفعتها الجزائر منذ سنة 2001، خصوصا مع الارتفاع المستمر لأسعار البترول، شرعت في برنامج تنموي خماسي (2010-2014) يعد الأضخم في الجزائر منذ الاستقلال، رصد له غلاف مالي قدر بمبلغ 286 مليار دولار أمريكي، وهذا محاولة للتخلص من اقتصاد الربيع إلى خلق القيمة المضافة.

المطلب الأول: محاور البرنامج الخماسي (2010-2014)

يحتوي برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما ورد في بيان السياسة العامة على المحاور الأساسية الآتية:

الجدول رقم (02-10): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

| البرنامج | المبالغ المخصصة للبرنامج (مليار دج) | % |
|--|--------------------------------------|-------|
| 1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان: | 9903 | 45.42 |
| -السكن | 3700 | |
| -التربية، التعليم العالي، التكوين المهني | 1898 | |
| -الصحة | 619 | |
| -تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية | 1800 | |
| -باقي القطاعات | 1886 | |
| 2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية: | 8400 | 38.52 |
| -قطاع الأشغال العمومية والنقل | 5900 | |
| -قطاع المياه | 2000 | |
| -قطاع التهيئة العمرانية | 500 | |
| 3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية: | 3500 | 16.05 |
| -الفلاحة والتنمية الريفية | 1000 | |
| -دعم القطاع الصناعي العمومي | 2000 | |
| -دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل | 500 | |

➤ المصدر: د. نبيل بوفليح، مرجع سبق ذكره، ص 48.

يظهر الجدول أهم القطاعات التي استهدفتها الحكومة من أجل التأثير مباشرة على معدلات النمو ومستويات التشغيل، حيث استفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من برنامج خاص رصد له 9903 مليار دج بنسبة 45.42% من إجمالي المبلغ وخصص لقطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية مبلغ 8400 مليار دج بنسبة 38.52% من إجمالي المبلغ، أما قطاعات برامج التنمية الاقتصادية كالصناعة، الفلاحة والتشغيل فحظيت بمبلغ 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05%. وباعتبار أن قطاع التنمية البشرية هو الذي نال حصة الأسد من هذا البرنامج سنتناوله بالتفصيل:

1- التنمية البشرية: استهدف بالخصوص ما يلي¹:

1-1- التربية الوطنية: حيث سيسمح بإنجاز أزيد من 3100 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 1100 إكمالية، و840 ثانوية، بالإضافة إلى أزيد من 200 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي، والمطاعم، والنظام النصف داخلي.

1-2- التعليم العالي: لقد حدد البرنامج لنفسه أهداف تسمح بتحقيق 600.000 مقعد بيداغوجي و400.000 مكان للإيواء، مع توفير 44 مطعم جامعي.

1-3- التكوين والتعليم المهنيين: ينتظر إنجاز 220 معهد، 82 مركز للتكوين و58 مؤسسة مزودة بالنظام الداخلي.

1-4- القطاع الصحي: حيث سيتم إنجاز 173 مستشفى، 45 مركب متخصص، 377 عيادة متعددة الاختصاصات و1000 قاعة للعلاج، بالإضافة إلى 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي.

1-5- قطاع الإسكان: ينتظر منه أن يوفر مليوني (02) مسكن، حيث يسلم منها 1.2 مليون وحدة سكنية مع نهاية البرنامج، أما المتبقي سوف يسلم خلال الفترة (2015-2017).

1-6- قطاع الطاقة: سيعمل على ربط حوالي مليوني (02) بيت بشبكة الغاز الطبيعي، لتصل بذلك نسبة التغطية مع نهاية 2014 إلى 54%، وأزيد من 400.000 بيت ريفي بشبكة الكهرباء، حيث من المنتظر أن ترفع النسبة إلى 100% مع نهاية البرنامج.

¹ - عبد الرحمان تومي، مرجع سبق ذكره، ص 309-310-311.

7-1- قطاع المياه: ينتظر إنجاز 35 سد، 25 عملية تحويل للمياه، 34 محطة للتصفية وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات، وعلى هذا الأساس، سوف تبلغ النسبة الوطنية للربط بشبكة الماء الشروب 98%، في حين سوف تبلغ في مجال الربط بشبكة التطهير 95% .

8-1- التضامن الوطني: ينتظر منه إنجاز 70 مؤسسة متخصصة لفائدة الأشخاص المعوقين وحوالي 40 منشأة أساسية لفائدة الأشخاص الذين يمرون بحالات صعبة.

9-1- قطاع الشباب والرياضة: ينتظر إنجاز 80 ملعب لكرة القدم، 750 مركب جوارى، 160 قاعة متعددة الخدمات، أزيد من 400 مسبح وأكثر من 3500 فضاء للعب بالإضافة إلى إنجاز أكثر من 230 نزل ودار للشباب وحوالي 150 مركز للتسلية العلمية.

10-1- المجاهدين: للتكفل بانشغالات هذه الفئة الهامة من المجتمع، تقرر إنجاز 09 مراكز للراحة، قاعات للعلاج وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى 17 متحفا ومركبا تاريخيا، إعادة تأهيل 34 موقعا تاريخيا وتهيئة أزيد من 40 مقبرة للشهداء.

11-1- قطاع الشؤون الدينية: يأتي على رأس الأولويات مسجد الجزائر الأعظم، كما يتم إنجاز أكثر من 80 مسجدا، مراكز ثقافية وإسلامية و17 مدرسة قرآنية، بالإضافة إلى ترميم 17 مسجدا تاريخيا.

12-1- قطاع الثقافة: هو الآخر سيستفيد من إنجاز 40 دار للثقافة ومركبات ثقافية، 340 مكتبة، 44 مسرحا و12 معهدا للموسيقى ومدارس للفنون الجميلة، كذلك 156 مركزا للتسلية العلمية. بالإضافة إلى تحديث وتحسين تجهيزات الإذاعة والتلفزيون وشبكات البث.

2- المنشآت الأساسية:

بالنسبة للمنشآت الأساسية، رصد لها غلاف مالي بلغ 6448 مليار دج وهو ما يفوق 88 مليار دولار أمريكي، قسم على ثلاثة برامج هي كالاتي:

1-2- الأشغال العمومية: خصص له مبلغ 3132 مليار دج، من أجل استكمال الطريق السيار شرق غرب (830 كلم) وإنجاز طرق جديدة وترميم أخرى.

2-2- قطاع النقل: خصص له أكثر من 2816 مليار دج بهدف إنجاز 17 خط للسكة الحديدية تغطي 6000 كلم، وتسليم مترو الجزائر ووهران وإنجاز الترامواي في 14 مدينة ومشاريع أخرى.

2-3- تهيئة الإقليم والبيئة: رصد له حوالي 500 مليار دج من أجل إنشاء 4 مدن جديدة وتغطية تكاليف المحافظة على البيئة.

وهذا عرض مختصر لبعض المشاريع المهمة :

قطاع الطاقة و المناجم عرف استثمارات و مشاريع هامة في العشرية الأخيرة أهم هذه المشاريع :

- مشروع "ميدغاز" وهو أنبوب ناقل للغاز يربط الجزائر بإسبانيا.
- مشروع "غالسي" لتمويل إيطاليا بالغاز.
- مشروع "تي أس جي بي" الذي سيمون السوق الأوروبية بالغاز.
- 75 حقلا بتروليا منها 37 بالجهود الخاصة سوناطراك.
- تطوير نشاطات سوناطراك ، يتعلق الأمر بإنجاز مصنعين ، إنتاج الأمونياك و الأوريا بوهران.
- اقتحمت سوناطراك مجال تحليه المياه و هي تشرف على شركة "الجيريان أنرجي كومباني" المكلفة بإنجاز 13 محطة مياه البحر.
- تعززت الجزائر الانتهاء من إنشاء المحطة الأولى للطاقة بطاقة الرياح بأدرار بحلول 2012.
- مجمع سونلغاز أعلن عن إنشاء أول مصنع للصفائح الشمسية ينطلق نشاطه بحلول 2012.
- مشروع ديزرتيك الذي يلوح في الأفق و الذي يعتبر أكبر مشروع لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية في العالم.
- برنامج وطني للتشجير يمتد من 2000 إلى 2020.
- احتضانها لعدة مؤتمرات و ملتقيات منها الندوة الدولية 16 التي انعقدت بالجزائر الخاصة بالدول المنتجة للغاز.
- عضوية الجزائر بمجلس الأمن 2003 .
- البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية و آلية نيباد.
- سعيها لتحقيق التكامل المغاربي.
- مصنع الحديد و الصلب بوهران.

المطلب الثاني: أسباب ضخامة الوزن المالي للبرنامج الخماسي (2010-2014)

إن المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) رصد له¹ مبلغ 21.214 مليار دج (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار). هذه الطريقة "التراكمية" لمختلف برامج الاستثمار العمومي التي اعتمدها الحكومة منذ 2005، أي أن كل برنامج جديد يعتبر امتدادا لسابقه ويحتوي قوامه المالي والمادي قد أثارت نوعا من الالتباس أو الحيرة لدى الجمهور والإعلاميين وحتى لدى بعض المحللين الاقتصاديين الذين طرحوا عدة تساؤلات حول "ضخامة مبلغ 286 مليار دولار المخصص للبرنامج الجديد (توظيف النمو)". لذلك جاء بيان السياسة العامة للحكومة في أكتوبر 2010 يتضمن مبررات² هذا الوزن المالي:

01- الأسباب الموضوعية: تجري العادة على أن كل برنامج عمومي للتنمية، يعتبر امتدادا للبرنامج السابق، وقد كان على سبيل المثال برنامج (2005-2009) يتضمن ما قيمته 1216 مليار دج من البرنامج الذي انتهى في 2004. هذه الحقيقة نفسها سجلت في 2009/12/31 تزيد من 500.000 مسكن ممول من طرف الدولة، أو بمساعدتها، لا يزال قيد الدراسة أو على مستوى ورشات الإنجاز.

أما السبب الموضوعي الثاني يتمثل في عمليات التوسعة الجوهرية، نظرا لما تميزت به الخزينة من إيرادات جيدة، بداية من 08 أبريل 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2009 نهاية البرنامج الخماسي نذكر منها على سبيل المثال:

- البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب، المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء، والذي خصص له 377 مليار دج، كان ذلك في شهر فبراير 2006.

- البرنامج التكميلي المتعلق بولايات الهضاب العليا الذي أجزيت في نفس الشهر والسنة بمبلغ مالي قدره 693 مليار دج.

- برنامج تكميلي آخر يتكون من 270.000 مسكن خصص من أجل امتصاص السكن الهش، بغلاف مالي بلغ 800 مليار دج.

¹ - محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 147.

² - عبد الرحمن تومي، مرجع سبق ذكره، ص 321-322.

- زيارات العمل والتفقد التي قادت رئيس الجمهورية إلى ست عشرة (16) ولاية من سنة 2005 إلى سنة 2008، حيث أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية قارت 200 مليار دج.

02- نقائص في التحكم: لقد سجل برنامج (2005-2009) تأخرا في بعض المشاريع بسبب ندرة العقار وتشعب أداة الدراسة والإنجاز، بالإضافة إلى التمديدات التي لازمت الصفقات العمومية في آجال الموافقة. كما أن نقائص التحكم هذه اتضحت من خلال الحجم المعترف في عمليات إعادة التقييم، خاصة على مستوى إنضاج الدراسات، وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، بدليل أن البرنامج الجاري قد شهد إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010 فقط.

المطلب الثالث: الجزائر تراهن على الطاقات المتجددة لإنعاش الاقتصاد

تراهن السلطات العليا في البلاد على الطاقات المتجددة لإنعاش اقتصادها، والبحث عن بدائل مناسبة للنفط، وحرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعتمز الجزائر تطوير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء¹ شبكة للمناولة في هذا القطاع:

1- آفاق الاستثمار:

- في مجال الطاقة الشمسية الكهروضوئية، يتوقع تحقيق في أفق سنة 2013 نسبة إدماج الصناعة الجزائرية قدرها 60%، على أن تصل إلى نسبة 80% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020، وهذا بفضل إنشاء مصانع لإنتاج الألواح الكهروضوئية، السيليسيوم، منوبات التيار، البطاريات، المحولات و الكوابل و الأجهزة الأخرى التي تدخل في بناء المحطات الكهروضوئية.
- بخصوص الطاقة الشمسية الحرارية، يرتقب بلوغ نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2020.

تجسيد هذه الأهداف سيتم من خلال:

- بناء مصانع لصناعة المرايا
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة و أجهزة تخزين الطاقة
- بناء مصنع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة

¹ - www.andi.dz، موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تاريخ الاطلاع: 20 أبريل 2013.

▪ تطوير نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد و الإنتاج.

خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و 2030 فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 %، مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

• خلال سنة 2013 في مجال طاقة الرياح سيتم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعلقة بالطاقة الريحية للوصول إلى نسبة إدماج تقدر بـ 50% في الفترة الممتدة بين 2014-2020. و عليه سيتم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي:

▪ بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح.

▪ إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة.

▪ الرفع من كفاءة نشاط الهندسة و قدرات التصميم و التزويد والإنجاز من أجل بلوغ نسبة

إدماج تقدر على الأقل بـ 50% من طرف المؤسسات الجزائرية.

قد تفوق نسبة الإدماج 80% في الفترة الممتدة بين 2021-2030 بفضل توسيع قدرات الإنتاج.

مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة يمكن استغلالها منها :

• الطاقة الحرارية الأرضية.

• الكتلة الحيوية.

• الكهرومائية.

2- المشاريع الأساسية المنجزة أوفي طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة:

بناء أول محطة هجينة للطاقة الشمسية /الغاز

• الموقع: حاسي الرمل

• الشراكة: جزائرية إسبانية: NEAL/ABENER

• تاريخ الاستلام: نهاية سنة 2010

• التكلفة: 315 مليون أورو

• القدرة: 150 ميغا واط .

بناء أول حضيرة لطاقة الرياح:

- المشرف على المشروع: مجمع سونلغاز.
- الشركة المتعاقدة: الشركة الفرنسية Vergnet
- تاريخ الاستلام: 2012
- القدرة: 10 ميغا واط من الكهرباء.

برنامج التزويد بالطاقة الشمسية لـ 20 قرية بالجنوب

- تخصيص مساحة تقدر بحوالي 1 مليون كلم² للطاقة الكهروضوئية.
- إنتاج 2 ميغا واط/ساعة حاليا.

إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية و تركيب الألواح الشمسية:

- المقاول الرئيسي : SPA/EPE الروبية الإنارة، فرع من فروع سونلغاز
- الموقع: المنطقة الصناعية بالروبية.
- التكلفة: 42 000 مليون دينار جزائري.
- القدرة: 41 800 وحدة الطاقة الكهروضوئية في السنة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل برامج التنمية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001، والتي حولتها إلى أكبر ورشة عمل في حوض المتوسط وشمال إفريقيا، حيث جاءت هذه البرامج الإنمائية الثلاثة بأهداف كبيرة كتشجيع الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وإنعاش الفلاحة وخفض الواردات من الغذاء والدواء والتجهيزات. لكنها في الواقع لم تثمر في تحريك عجلة الاقتصاد الجزائري، حيث ارتفعت الواردات خلال هذه الفترة وازداد الاعتماد على صادرات النفط لتصل إلى 98 % خاصة أن الوفرة المالية التي تمتعت بها الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط شجعت على الاستيراد، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثير سريعا بأي هزات في الأسواق الدولية وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر، ويمثل هذا أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر.

ومنه يمكن القول أن النظرية الكينزية التي أعدت وفقها سياسة الإنعاش الاقتصادي لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر بالنظر لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي إذ أن الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار لم تؤد إلى زيادة العرض الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي بالنظر للمشاكل الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع، التي حالت دون تجاوبه مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي مما أدى إلى ارتفاع حجم الواردات بنسب معتبرة خلال فترة تطبيق السياسة من أجل الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

الفصل الثالث

تحليل النفقات العامة
ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر سنة 1999 بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد الجزائري تميزت بارتفاع أسعار البترول وتحسن مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي، مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى كان لها بالغ الأثر في تحسن الوضع العام للاقتصاد الوطني. ولمعرفة مدى نجاعة هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش الاقتصاد الوطني خلال فترة

الدراسة قسمنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية .

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر

من خلال الفصل السابق عرفنا أنه منذ دخول الألفية الثالثة عرفت النفقات العامة في الجزائر تطورا ملحوظا من برنامج تنموي لآخر، ومن أجل معرفة مستويات وتوجهات الدولة في تخصيص أموالها سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور النفقات العامة إجماليا، ثم إلقاء الضوء على هذا التطور حسب طبيعة النفقات العامة كنفقات تسيير أو تجهيز، وفي الأخير سنقوم بعرض لميزانية سنة 2013 :

المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة في الجزائر

تميزت السياسة الإنفاقية خلال الفترة محل الدراسة بالتوسع، ويعتبر الناتج المحلي الخام من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات العامة لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي، ويمكن توضيح حصة النفقات العامة من الناتج المحلي في الجزائر من خلال الجدول الموالي:

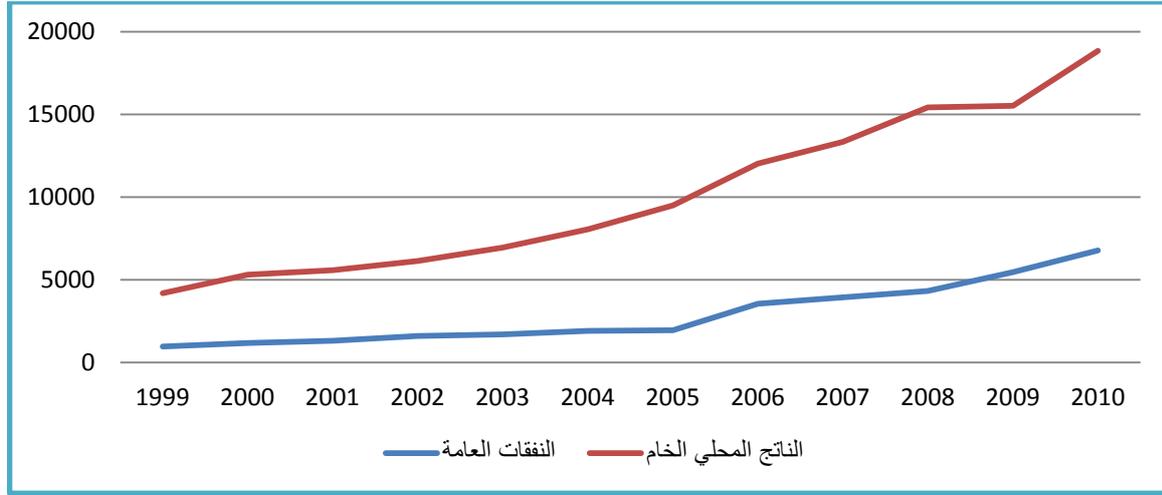
الجدول رقم(03-01): تطور النفقات العامة والناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2010

الوحدة: مليار دج

| السنوات | النفقات العامة | نسبة الزيادة % | الناتج الداخلي الخام | نسبة النفقات العممة إلى PIB |
|---------|----------------|----------------|----------------------|-----------------------------|
| 1999 | 961.7 | - | 3238.20 | 29.69 |
| 2000 | 1178.1 | 22.5 | 4123.5 | 28.57 |
| 2001 | 1321.0 | 12.12 | 4260.8 | 31.00 |
| 2002 | 1602.3 | 21.29 | 4537.7 | 34.83 |
| 2003 | 1711.1 | 6.79 | 5247.5 | 32.2 |
| 2004 | 1920 | 12.20 | 6135.9 | 30.93 |
| 2005 | 1950 | 1.56 | 7544.1 | 27.20 |
| 2006 | 3555.4 | 82.32 | 8463.5 | 28.98 |
| 2007 | 3946.7 | 11.00 | 9389.6 | 32.93 |
| 2008 | 4322.8 | 9.52 | 11090.0 | 38.97 |
| 2009 | 5474.5 | 26.64 | 10034.2 | 54.55 |
| 2010 | 6777.9 | 23.80 | 12049.4 | 56.25 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدة مصادر.

الشكل رقم (03-01): تطور النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام



➤ المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال أرقام الجدول السابق والممثلة في المنحنى نلاحظ تزايد لوتيرة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنسب زيادة مرتفعة، مما يؤكد أنها "سياسة إنفاقية توسعية"، ويرجع هذا التزايد إلى ضخامة الوزن المالي لبرامج التنمية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2001 موازنة مع الارتفاع المستمر في أسعار البترول حيث انتقلت من 17.97 دولار للبرميل سنة 1999 إلى 28 دولار للبرميل سنة 2003 ، ثم قفزت إلى 50 دولار عام 2005 واستمر الارتفاع ليصل إلى 69 دولار عام 2007 و 95 دولار عام 2008 وبلغت الأسعار الأوج 141 دولار للبرميل سنة 2009، هذه الوفرة المالية دفعت بالحكومة إلى رفع السعر المرجعي التقديري لإيرادات الجباية البترولية إلى سعر 37 دولار بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2008 مما أدى إلى ارتفاع إيرادات الميزانية العمومية بما يقارب 44 % أي 745 مليار دينار، كما تم التسديد المسبق للديون.

وتظهر مظاهر هذه السياسة الإنفاقية التوسعية في أشكال عديدة¹ من أهمها:

- رفع أجور موظفي القطاع العمومي في مناسبتين 2006 و 2008 دون مراعاة ضعف معدلات النمو المسجلة في القطاعات الإنتاجية الإستراتيجية كالصناعة التي بلغ معدل نموها 0.8 % سنة 2007 و 0.4 %

¹ - عية عبد الرحمان: "دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية الجزائرية خلال الفترة 2005-2010"، مجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2012، ص 178-179.

سنة 2009، إلى جانب عدم تجاوز مساهمة القطاع الزراعي نسبة 8 % في تكوين القيمة المضافة خلال الفترة 2008-2010، دون إغفال رفع عدد موظفي القطاع العمومي الذي انتقل من 2.98 مليون موظف نهاية 2007 إلى 3.36 مليون موظف سنة 2010.

- تغطية ارتفاع قيمة واردات مختلف السلع خاصة منها السلع الاستهلاكية، التي نمت ب 9.45 مليار دولار خلال الفترة 2005-2009، علما أن ما نسبته 62 % من السلع الاستهلاكية هي عبارة عن مواد غذائية، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار هذه الأخيرة إلى أرقام قياسية في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ارتفاع متوسط استهلاك الأسر الذي نمت بنسبة 4.5 % خلال ذات الفترة بسبب رفع الأجور.

- دعم الأسعار السلع الأساسية خاصة بعد ارتفاع مؤشرها العام بنسبة 150 % بعد الأزمة المالية، وقد تمثل هذا الدعم في تدخل الحكومة التي اتخذت إجراءات هدفها المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين من ذوي الدخل المتوسطة كان من أهمها، إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5 % على واردات الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض، وكذا إعفاء المؤسسات المنتجة وتجار الجملة من دفع الرسم على القيمة المضافة TVA (17%) والضريبة على أرباح الشركات IBS، مع تسقيف أسعار هذه السلع مقابل تعويض التجار، وقد حددت آجال هذا الاجراء في البداية إلى غاية 31 أوت 2011 غير أن تجاوز سعر البرميل 100 دولار سنة 2011 نتيجة لثورات العربية دفع بالحكومة إلى تمديد العمل به، هو مساهم في تراجع أسعار الزيت والسكر بنسبة 50 %.

كل هذه العوامل جعلت النفقات العامة في الجزائر تتزايد بنسبة 99.64% خلال الفترة 1999-2004 ووصلت إلى 1891.8 مليار دج في سنة 2004 مقابل 961.7 مليار دج سنة 1999، كما نلاحظ التطور الهائل خلال الفترة 2005-2010 الذي بلغ نسبة 247.58% وهي نسبة كبيرة جدا تؤكد ما ذكرناه سابقا.

وبالنسبة للنتائج الداخلي الخام فنلاحظ تطوره من سنة لأخرى حيث بلغ 12049.4 مليار دج سنة 2010 مقابل 3238.20 مليار دج سنة 1999 وهذا راجع إلى وفرة ناتج قطاع المحروقات خلال هذه الفترة. كما أن حصة النفقات العامة من الناتج الداخلي الخام كانت معتبرة خاصة في سنة 2010 حيث

تجاوزت النصف بنسبة 56.25 %، غير أن عدم حقن هذه السيولة بالقدر الكافي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية يجعل الاقتصاد الوطني عرضة لخطر أزمات أسعار المحروقات التي ستكون نتائجها وخيمة. من خلال ما سبق نستنتج أن الجزائر تواجه ضغطا ماليا ناجما عن ارتفاع مستويات الإنفاق العام في الوقت الذي تتضاءل فيه الإيرادات خارج قطاع المحروقات، لذلك وجب اهتمام الحكومة برفع كفاءة الإنفاق العام وضرورة التوقف عن زيادة حجمه لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في الإيرادات.

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها (نفقات التسيير ونفقات التجهيز)

إذا تتبعنا تطور النفقات العامة حسب طبيعتها أي نفقات التسيير ونفقات التجهيز، والتي عرفت نسب متباينة نظرا للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة، سنتمكن من معرفة توجهات الدولة في كيفية تخصيص وتوزيع نفقاتها بين التسيير والتجهيز واستخلاص أسباب ذلك وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي:

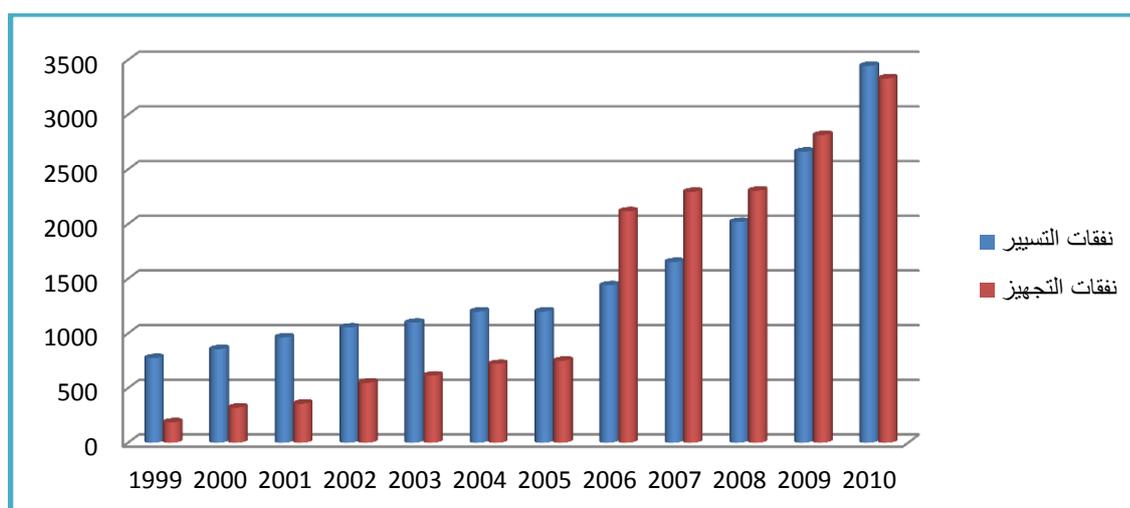
الجدول رقم(02-03): تطور كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة 1999-2010

الوحدة : مليار دج

| السنوات | نفقات التسيير | نسبة الزيادة | نسبتها من النفقات العامة | نفقات التجهيز | نسبة الزيادة | نسبتها من النفقات العامة |
|---------|---------------|--------------|--------------------------|---------------|--------------|--------------------------|
| 1999 | 774.8 | - | 80.56 | 186.9 | - | 19.44 |
| 2000 | 856.2 | 10.50 | 72.67 | 321.9 | 72.23 | 27.33 |
| 2001 | 963.6 | 12.54 | 72.94 | 357.4 | 11.02 | 27.06 |
| 2002 | 1053.3 | 9.30 | 65.74 | 548.9 | 53.58 | 34.26 |
| 2003 | 1097.3 | 4.17 | 64.13 | 613.7 | 11.80 | 35.87 |
| 2004 | 1200 | 9.35 | 62.5 | 720 | 17.32 | 37.5 |
| 2005 | 1200 | 00 | 61.53 | 750 | 4.16 | 38.47 |
| 2006 | 1439.5 | 19.95 | 40.48 | 2115.8 | 182.10 | 59.52 |
| 2007 | 1652.6 | 14.80 | 41.87 | 2294.0 | 8.42 | 58.13 |
| 2008 | 2017.9 | 22.10 | 46.68 | 2304.8 | 0.47 | 53.32 |
| 2009 | 2661.2 | 31.87 | 48.61 | 2813.3 | 22.06 | 51.39 |
| 2010 | 3445.9 | 29.48 | 50.84 | 3331.9 | 18.43 | 49.16 |

➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قوانين المالية الأصلية والتكميلية.

الشكل رقم(02-03): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز



➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

1- تحليل تطور نفقات التسيير:

توجه نفقات التسيير لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية فهي ترتبط كما عرفنا سابقا بالنشاط العادي واليومي للدولة والتي تمكنها من تسيير مرافقها العمومية، ومن خلال الجدول نلاحظ ارتفاع مستمر في نفقات التسيير حيث بلغت 4345.9 مليار دج سنة 2010 مقابل 774.8 مليار دج سنة 1999 وهذا راجع للتوسع في نشاطات الدولة وتعدد مصالحها العمومية خاصة مع زيادة عدد المنشآت والمرافق العمومية والتي أدت إلى زيادة عدد الموظفين بالإضافة إلى ارتفاع عدد الشباب الذين تم تشغيلهم في إطار عقود ما قبل التشغيل، كما عرفت هذه الفترة ارتفاع الأجر القاعدي إلى 12000 دج في 01 جانفي 2007 بعد ما كان 10000 دج في 01 جانفي 2004 ليتم رفعة مرة أخرى إلى 15000 دج في 2008 وأخيرا وصل إلى 18000 دج. كما شهدت مختلف القطاعات العمومية زيادة في الأجور والرواتب والمنح الاجتماعية خلا السنوات الأخيرة نتيجة دخول الجزائر في سياسة تطبيق قوانين العمل الخاصة بالقوانين القطاعية الخاصة، كل هذه العوامل جعلت نفقات التسيير تتزايد من سنة إلى أخرى.

أما إذا نظرنا إلى نسبة نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة فنلاحظ أنها في انخفاض مستمر، كما نلاحظ من خلال الشكل البياني أن نفقات التسيير انخفضت عن نفقات التجهيز بداية من سنة 2006 وهذا راجع إلى ضخامة المشاريع الاستثمارية التي شرعت فيها الجزائر ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي إضافة إلى البرامج القطاعية خارج ميزانية التسيير التي أقرها رئيس الجمهورية أثناء زيارات العمل والتفقد التي قادته إلى العديد من ولايات الوطن والتي أعلن فيها عن برامج تكميلية محلية.

2- تحليل تطور نفقات التجهيز:

بخصوص نفقات التجهيز العمومي فلها أهمية خاصة وأثر مباشر وفعال على الاقتصاد الوطني وتتلخص في جملة مشاريع تسعى إلى تقليل ضغط الطلب الاجتماعي، تهيئة المناخ الاقتصادي وتطوير الهياكل القاعدية الاقتصادية والاجتماعية. لكننا نلاحظ من خلال الجدول والتمثيل البياني أن نسبتها كانت أقل من نفقات التسيير خلال الفترة 1999-2005، لكن هذه النسبة بدأت تعرف تحسنا وذلك بعدما كانت تمثل 19.44 % من إجمالي النفقات العامة سنة 1999 أصبحت تمثل 38.47 % سنة 2005، ويمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق الفترات التالية:

- الفترة (1999-2005): نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 1999 مبلغ 186.9 مليار دج أي ما نسبته 19.44 % من إجمالي النفقات العامة لترتفع إلى 750 مليار دج سنة 2005 بنسبة 38.47 % سنة 2005، ويرجع السبب في ذلك إلى المشاريع الاستثمارية والهياكل القاعدية التي شرعت الجزائر في تطبيقها ضمن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001 بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

- أما الفترة (2006-2010): تميزت بمعدل نمو أسرع لنفقات التجهيز بالمقارنة مع نفقات التسيير حتى أنها تجاوزتها فقد بلغت نفقات التجهيز 59.52 % من إجمالي النفقات العامة سنة 2006 واستمر هذا التجاوز إلى غاية 2009 لتتقارب النسب في سنة 2010، حيث بلغت نفقات التجهيز نسبة 49.16 % من إجمالي النفقات العامة مقابل 50.84 % لنفقات التسيير. ويرجع السبب في ذلك إلى كبر حجم المخصصات المالية الموجهة إلى الهياكل القاعدية والمنشآت الاستثمارية ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي شرع في تطبيقه منذ سنة 2005 وهذا بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني ومحاولة دعم القطاعات الإنتاجية من أجل التخلص من اقتصاد الربيع وخلق القيمة المضافة وذلك بتوفير البنى التحتية والهياكل القاعدية اللازمة لتوطين الاستثمارات.

يعد التزايد في نفقات التجهيز أمرا جيدا لأنها تعتبر نفقات جد نشيطة اقتصاديا، لكن الأهم هو أن يحسن تسييرها بما يضمن أكثر فعالية وأكبر مردودية خاصة القطاعات الأساسية كقطاع الصناعة والفلاحة والسياحة لما لها من فضل في الرفع من الإنتاج الوطني والسير به من التبعية لقطاع المحروقات إلى خلق القيمة المضافة.

المطلب الثالث: توزيع النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2013

من أجل التعرف على توجهات الدولة في آخر ميزانية لها الواردة في قانون المالية لسنة 2013، سنقوم بعرض جانب النفقات في هذه الميزانية من خلال ميزانية التسيير وميزانية التجهيز لسنة 2013 وتحليل أبعادها فيما بعد:

الجدول رقم(03-03): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية

| الدوائر الوزارية | المبالغ (دج) | الدوائر الوزارية | المبالغ (دج) |
|--|--------------------------|--|-----------------|
| رئاسة الجمهورية | 9.305.494.000 | وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة | 154.122.325.000 |
| مصالح الوزير الأول | 3.363.645.000 | وزارة الثقافة | 21.604.452.000 |
| وزارة الدفاع الوطني | 825.860.800.000 | وزارة التجارة | 23.114.603.000 |
| وزارة الداخلية والجماعات المحلية | 566.450.318.000 | وزارة التعليم العالي والبحث العلمي | 264.582.513.000 |
| وزارة الشؤون الخارجية | 30.383.812.000 | وزارة العلاقات مع البرلمان | 269.375.000 |
| وزارة العدل | 68.308.083.000 | وزارة التكوين والتعليم المهنيين | 47.635.070.000 |
| وزارة المالية | 81.376.609.000 | وزارة السكن والعمران | 15.513.582.000 |
| وزارة الطاقة والمناجم | 36.273.458.000 | وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي | 276.503.735.000 |
| وزارة الموارد المائية | 41.056.640.000 | وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات | 306.925.642.000 |
| وزارة الشؤون الدينية والأوقاف | 23.302.271.000 | وزارة السياحة والصناعة التقليدية | 2.710.849.000 |
| وزارة المجاهدين | 221.050.281.000 | وزارة الشباب والرياضة | 34.352.001.000 |
| وزارة التهيئة العمرانية والبيئة والمدينة | 2.711.530.000 | وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار | 4.149.500.000 |
| وزارة النقل | 20.022.340.000 | وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال | 3.308.384.000 |
| وزارة التربية الوطنية | 628.664.041.000 | وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية | 2.230.922.000 |
| وزارة الفلاحة والتنمية الريفية | 215.686.294.000 | وزارة الاتصال | 11.813.725.000 |
| وزارة الأشغال العمومية | 9.923.617.000 | | |
| المجموع الفرعي | 3.952.575.911.000 | | |
| التكاليف المشتركة | 383.038.573.000 | | |
| المجموع العام | 4.335.614.484.000 | | |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 16 صفر 1434هـ

الموافق لـ 30 ديسمبر 2012م، العدد 72، ص 26.

الجدول رقم (03-04): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات

الوحدة: بالآلاف دج

| اعتمادات الدفع | رخص البرامج | القطاعات |
|----------------------|----------------------|--|
| 3.050.000 | 61.500 | الصناعة..... |
| 129.613.000 | 187.273.400 | الفلاحة والري..... |
| 22.286.060 | 13.741.060 | دعم الخدمات المنتجة..... |
| 713.925.100 | 1.113.654.100 | المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية..... |
| 273.134.000 | 169.839.000 | التربية والتكوين..... |
| 235.901.000 | 113.388.000 | المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية..... |
| 194.070.000 | 87.202.000 | دعم الحصول على سكن..... |
| 200.000.000 | 300.000.000 | مواضيع مختلفة..... |
| 40.000.000 | 40.000.000 | المخططات البلدية للتنمية..... |
| 1.811.979.160 | 2.025.159.060 | المجموع الفرعي للاستثمار..... |
| 605.727.500 | - | دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)..... |
| 51.500.000 | 100.000.000 | البرنامج التكميلي لفائدة الولايات..... |
| 75.000.000 | 115.000.000 | احتياطي لنفقات غير متوقعة..... |
| 732.227.500 | 215.000.000 | المجموع الفرعي لعمليات برأس المال..... |
| 2.544.206.660 | 2.240.159.060 | مجموع ميزانية التجهيز..... |

➤ المصدر: نفس المرجع السابق، ص 27.

عند قراءة أرقام الجدولين نلاحظ أن نفقات التسيير لسنة 2013 والتي قدرت ب 4335.61 مليار دج مع نفس النفقات لسنة 2010 والتي بلغت 3445.9 نجد أنها قد ارتفعت، لكن إذا ما حللنا النفقات الإجمالية في هذا القانون والتي قدرت بمبلغ 6879.8 مليار دج نجد أنها عرفت تراجعاً بنسبة 11.2 % بالإضافة إلى انخفاض نفقات التسيير ب 12 %، كما يسجل قانون المالية لهذه السنة انخفاض في اعتمادات الدفع الإجمالي بنسبة 9.8 % بمبلغ 2544.2 مليار دج منها 1812 مليار دج نفقات الاستثمار التي انخفضت ب 273.5 مليار دج مقارنة بالقانون التكميلي لسنة 2012 والعمليات برأس المال بمبلغ 732.2 مليار دج.

كما تسجل ميزانية الدولة لسنة 2013 استقرارا في ميزانية التسيير بنسبة 3.1 % دون احتساب الانخفاض الناجم عن الأثر المالي المرتبط بالنظم التعويضية للأجور التي لم يتم تحديدها في سنة 2013، في حين تتجه ميزانية التجهيز إلى استكمال الشطر الرابع من المخطط الخماسي 2010-2014، الذي يتميز بالتكفل ببرنامج جديد لفائدة القطاعات الاجتماعية والتربوية لهذا يمكن اعتبار ميزانية الدولة لسنة 2013 ميزانية استقرار نتيجة حسن تقييم احتياجات الميزانية، في حين يتجه رصيد الميزانية خارج صندوق ضبط الإيرادات إلى الانخفاض إذ يقدر بـ 3059.8 مليار دج أي ما يعادل 18.9 % مقارنة بالنتائج الداخلي الخام، كما انخفض الرصيد الإجمالي للخزينة بمبلغ 2889.6 مليار دج ما يعادل 17.9 %.

كما أن قانون المالية هذا نص على استحداث 52.672 منصب عمل جديد في الوظيف العمومي لهذه السنة ليصل العدد الكلي لموظفيها إلى 2 مليون موظف، ويوصي بمواصلة عملية ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى اعتماد صيغ منح المشاريع عن طريق المناولة خاصة بالنسبة للمؤسسات المحدثّة من قبل الشباب، كما يرمي لاتخاذ تدابير مرافقة الشباب المستثمر ومتابعته في كل مراحل المشروع، ومن جهة أخرى العمل على تشديد الرقابة على الأسواق الوطنية بهدف ضبط أسعار السلع والمنتجات التي يحظى منتجوها بامتيازات جبائية مع مواصلة الإجراءات المتخذة للحد من السوق الموازية. ومنه فإن قانون المالية لسنة 2013 يدخل في إطار الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي فهو قانون حذر لكنه ليس قانون تقشف نظرا للتباطؤ المنتظر في نمو نفقات التسيير.

ويتضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013 تراجعا بنسبة 10 % من مداخيل الميزانية وانخفاض بنسبة 11 % في النفقات مقارنة مع سنة 2012 أي عجز في الميزانية يقارب 19 % من الناتج المحلي الخام مقابل 28 % في قانون المالية التكميلي لسنة 2012، لكن في الواقع وبغض النظر عن الأثر الرجعي للأجور في 2011 و2012 والذي لم يدرج في 2013 فيوجد ارتفاع بنسبة 3 % في نفقات التسيير واستقرار في نفقات الاستثمار في إطار المخططات الخماسية، أما بالنسبة للأحكام التشريعية التي أدخلها قانون المالية لسنة 2013 تعتبر إيجابية كما يتضمن إجراءات تهدف إلى تقليص الضغط الجبائي وتشجيع الاستثمار وتبسيط الإجراءات الجبائية والجمركية وتشجيع النشاطات الإنتاجية بولايات الجنوب ومكافحة التهرب من الضرائب.

وبالنسبة لحجم الصادرات الجزائرية فستعرف تراجعاً بنسبة 2 % سنة 2013 من أجل تكريس مبدأ الاستيراد النافع لدورة الإنتاج و التخلص من الاستيراد العشوائي، كما سيعرف التضخم المقدر ب 4 % سنة 2013 بدوره استقراراً في هذا المستوى على المدى المتوسط بسبب تقليص تأثير ارتفاع الأجور ولا بد من وضع آليات وقائية للحفاظ على نسب مقبولة. كما يهدف هذا القانون إلى أنه يجب أن تحمل الجباية العادية المشعل وتصبح مصدراً أساسياً في تمويل ميزانية الدولة.

المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية

أدت السياسات والإجراءات التي اتخذتها الجزائر خلال فترة الدراسة إلى إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، ومن أجل معرفة مدى تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري سنقوم بدراسة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية في هذا المبحث والخارجية في المبحث الثالث:

المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر (1999-2010)

يعد معدل النمو الاقتصادي من بين المؤشرات الأساسية التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، فهو يعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي الخام لأي اقتصاد، كما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي. ويعني أيضا النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. وما يجب التأكيد عليه أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي. فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها. أما الدخل الحقيقي فهو يساوي الدخل النقدي مقسما على المستوى العام للأسعار، أي أنه يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة. ويلاحظ مما سبق أن:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي الحقيقي} = \text{معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي} - \text{معدل التضخم}$$

وبما أن الجزائر تسعى لتحقيق معدلات موجبة للنمو للاقتصاد ووضعت ضمن الأولويات، سنقوم بدراسة تطور معدلاته خلال الفترة 1999-2010 وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-05): تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجه

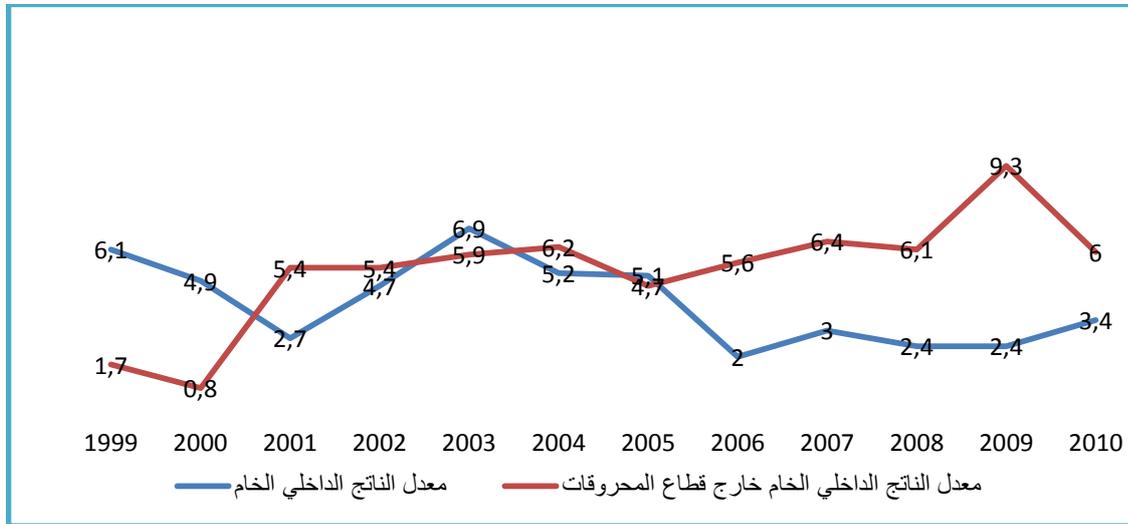
الوحدة: %

| السنوات | معدل الناتج المحلي الخام | معدل الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات | السنوات | معدل الناتج المحلي الخام | معدل الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات |
|---------|--------------------------|--|---------|--------------------------|--|
| 1999 | 6.1 | 1.7 | 2005 | 5.1 | 4.7 |
| 2000 | 4.9 | 0.8 | 2006 | 2.0 | 5.6 |
| 2001 | 2.7 | 5.4 | 2007 | 3.0 | 6.4 |
| 2002 | 4.7 | 5.3 | 2008 | 2.4 | 6.1 |
| 2003 | 6.9 | 5.9 | 2009 | 2.4 | 9.3 |
| 2004 | 5.2 | 6.2 | 2010 | 3.4 | 6 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدة مصادر.

وفيما يلي تمثيل لأرقام الجدول:

الشكل رقم (03-03): تطور معدل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات وخارجه



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والتمثيل البياني السابقين يمكن تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة

1999-2010 كما يلي:

1- تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام:

نلاحظ من الجدول أن هناك تذبذب واضح في معدل نمو الناتج المحلي الخام الإجمالي خلال فترة الدراسة، حيث تراوح هذا المعدل بين 02% كأدنى مستوى له في 2006 و 6.9% كأعلى مستوى له في 2003. ويعود سبب هذا التذبذب أساسا إلى النمو غير المستمر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، وبدرجة أقل لقطاع الصناعة والفلاحة، على الرغم من معدل النمو المرتفع لمختلف القطاعات الرئيسية لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل أعلى نسبة نمو له خلال الفترة المعنية، فإن تأثير نسبة النمو السالبة لقطاع المحروقات (أي التراجع في نمو هذا القطاع بنسبة 2.5%) كان واضحا على نسبة النمو الإجمالي. ومن جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال نفس الفترة والمسجلة في سنة 2003 تفسر بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات وهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر.

2- تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يظهر من خلال الجدول السابق أن معدل النمو خارج قطاع المحروقات في تحسن نسبي لكنه هش مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين 4.7% في 2005 (أدنى نسبة) و 9.3% في 2009 (أعلى نسبة)، وبذلك يمكن القول مبدئيا أن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات كان شبه مستمر خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا وأن معدله لم ينزل تحت 5% إلا في سنة 2005، وأنه سجل تزايدا ملحوظا ابتداء من سنة 2006 ليصل في آخر الفترة إلى أعلى نسبة له. ولا شك أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت¹ بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء إضافة إلى قطاع الفلاحة عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به (رغم أن أداء هذا القطاع يبقى مرتبطا أيضا، وإلى حد كبير بدرجة التساقط المسجلة أثناء كل موسم فلاحى)، وكذا قطاع الخدمات،

¹ - محمد مسعي، مرجع سبق ذكره، ص 153.

ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى هشاً، ولا يعول عليه كثيراً في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي الذي لا يزال يشهد تأخراً كبيراً.

المطلب الثاني: معدلات البطالة في الجزائر (1999-2010)

لقد قطعت التنمية الاقتصادية في الجزائر أشواطاً جديدة في مطلع الألفية الثالثة كان لها انعكاسها الإيجابي أولاً على مستوى التشغيل والبطالة ثم على مستوى الاقتصاد الكلي، وهذا التحسن الذي عرفته الوضعية الاقتصادية خلال العشرية الماضية كان نتيجة للحجم غير المسبوق للاستثمار الذي تم رصدته ضمن برامج التنمية الاقتصادية منذ سنة 2001 موازاة مع الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية المرتبطة هي الأخرى بارتفاع أسعار البترول.

يعتبر تحقيق التشغيل التام أحد أهم أهداف السياسة المالية بصفة عامة وسياسة الإنفاق الحكومي بصفة خاصة، حيث يساهم الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري بزيادة الطلب الكلي وزيادة الاستهلاك من خلال إعادة توزيع الدخل أو بزيادة حجم الاستثمار. وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي تقوم على تنمية الدخل والحفاظ على استقراره من خلال التوسع في الإنفاق الحكومي إلى جانب الإنفاق الخاص مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وتغيير سياسة الإنفاق إلى انكماشية في فترات الرخاء بتقليص حجم الإنفاق أو توسعية في فترات الكساد بزيادة الإنفاق.

وتمارس سياسة الإنفاق الحكومي آثاراً ظرفية وهيكلية على مستوى التشغيل، وتكون الآثار الظرفية بإتباع سياسة إنعاش النشاط الاقتصادي بزيادة دعم الطلب الاستهلاكي، أما الآثار الهيكلية فتكون في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والاستثمار في البنى التحتية والتي قد تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص أيضاً. والجدول الموالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1999-2010 :

الجدول رقم (03-06): تطور معدلات البطالة في الجزائر 1999-2010

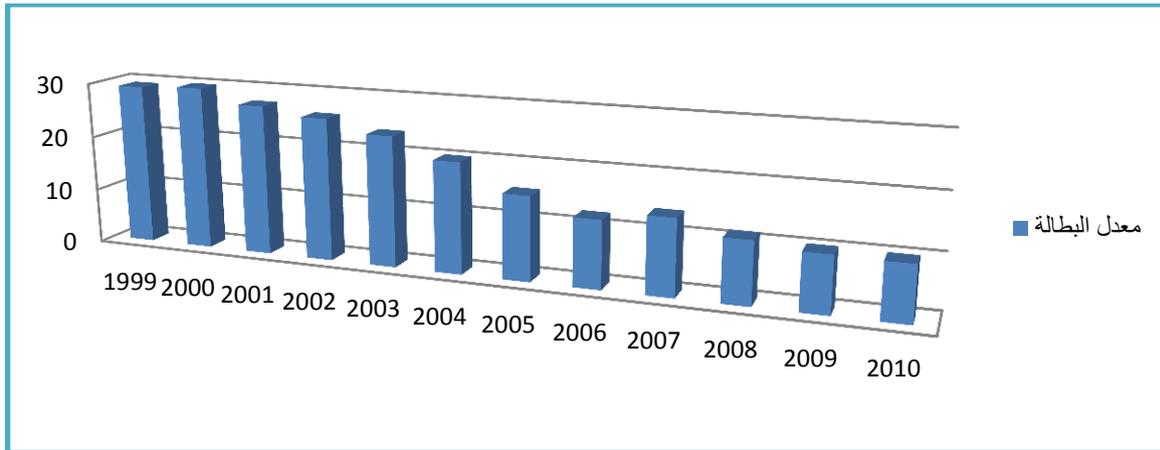
الوحدة: (%)

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|--------------|------|-------|-------|------|------|-------|-------|-------|------|------|------|------|
| معدل البطالة | 29.3 | 29.77 | 27.30 | 25.9 | 23.7 | 20.08 | 15.27 | 12.27 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10 |

المصدر: www.ONS.dz، تاريخ الاطلاع : 2013/03/24

وهذا تمثيل بياني للظاهرة:

الشكل رقم (03-04): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2010)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

انطلاقاً من سنة 1999 استعادت الدولة دورها الاقتصادي والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري. وبحلول سنة 2000 تأكد الاتجاه الجيد لسوق النفط العالمي مما حفز الدولة على صياغة برامج استثمارية طويلة المدى تهدف إلى خلق مناصب شغل للتخفيف من حدة معدلات البطالة التي قاربت 30% في نهاية التسعينيات، لذلك نلاحظ من خلال الجدول الانخفاض المستمر في معدلات البطالة حيث انتقلت من 29.3% سنة 1999 إلى 10% سنة 2010 وهذا ما يوحي بتحسّن سوق العمل بالجزائر نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة، بالإضافة إلى

المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظراً للتسهيلات المقدمة في إطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر، ومختلف الاستراتيجيات المطبقة في قطاعات: الفلاحة، الخدمات والبناء والأشغال العمومية، في حين أن القطاع الصناعي لم يشهد حجم العمالة فيه تطورات ملحوظة وذلك نظراً لما يعانيه هذا القطاع من اختلالات هيكلية تستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الصناعية التي يسير وفقها.

إن فعالية سياسة الإنفاق العام التوسعية في الحد من معدلات البطالة تظهر جليا في الحالة التي يتميز فيها الجهاز الإنتاجي المحلي بالمرونة والكفاءة في الأداء، بشكل يمكن من تحقيق الاستجابة الكافية في العرض للزيادة في الطلب الكلي بحيث يعود ذلك بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

لذلك يرى المختصون أن ما تحقق من تزايد في حجم العمالة نتيجة البرامج السابقة كان متواضعا خصوصا إذا ما أشرنا إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها على طريق القطاع الخارجي، بحيث تزايد حجم الواردات من 9 مليار دولار سنة 2001 إلى 39 مليار دولار سنة 2009، وهو ما يعني أن نسبة كبيرة من الزيادة في حجم العمالة التي كان من المفروض أن تتحقق نتيجة مخططات التنمية الاقتصادية قد ضاعت بسبب عجز الجهاز الإنتاجي المحلي عن تلبية الزيادة في الطلب التي ولدتها برامج الإنفاق العام.

وعلى هذا الأساس فإنه من الواضح أن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس هي مشكلة عرض قبل أن تكون مشكلة طلب، حيث أنه لا يمكن تحقيق فعالية لسياسة إنفاق عام توسعية بدون وجود جهاز إنتاجي قادر على الاستجابة لتلك الزيادة في الطلب، وهو ما يؤكد على فشل سياسات جانب الطلب في الاقتصاد الجزائري على تطوير معدلات النمو الاقتصادي والعمالة، وعليه فإن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر مطالبون بضرورة العمل على تطوير الجهاز الإنتاجي عن طريق وضع سياسات اقتصادية موجهة لجانب العرض بدل جانب الطلب بشكل يسمح بخلق جهاز إنتاجي مرن وكفاء وهو ما من شأنه أن يعود بالإيجاب على حجم العمالة ومعدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: معدلات التضخم في الجزائر (1999-2010)

من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي يجب على الدولة أن تسعى لتحقيق التوازن الداخلي عن طريق التوظيف الكامل لكن بدون تضخم، لأن هذا الأخير يعتبر من أهم المشاكل الاقتصادية الكلية التي تعاني منها أغلب بلدان العالم في الوقت الراهن، وهذا لما له من انعكاسات خطيرة في تعطيل آلية الأسعار حيث يفقدها ميزاتها في التعبير عن الندرة النسبية للسلع والخدمات، وقد عرفه الاقتصاديون بأنه ارتفاع

المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن). ولمعرفة تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1999-2010 سنقوم بتحليلها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-07): تطور معدلات التضخم في الجزائر 1999-2010

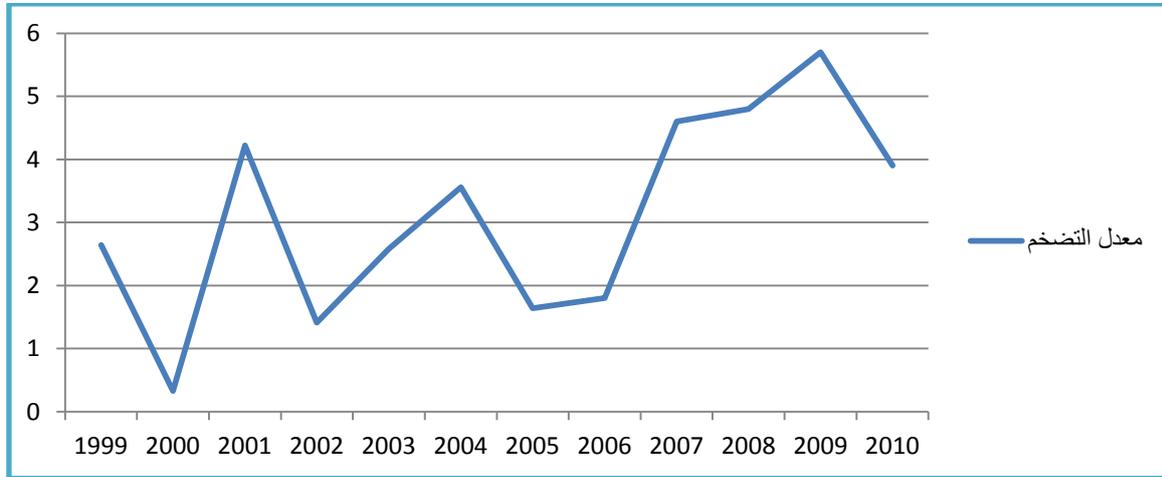
الوحدة: %

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| معدل التضخم | 2.64 | 0.33 | 4.22 | 1.41 | 2.58 | 3.56 | 1.64 | 1.8 | 4.6 | 4.8 | 5.7 | 3.9 |

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدة مصادر.

وفيما يلي التمثيل البياني الذي يجسد تطور أرقام الجدول خلال فترة الدراسة:

الشكل رقم (03-05): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2010)



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

يظهر من خلال المنحنى أن معدلات التضخم في تذبذب حيث سجلت أدنى قيمة في سنة 2000 بمعدل 0.33 % وهذا نتيجة سياسة الانضباط التي المالي والتحكم في النفقات العامة التي اتبعتها الجزائر خلال سنوات التسعينيات والتي كانت مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، أما في سنة 2001 فقد

ارتفع إلى 4.22 % لكنه كان ظريفي سرعان ما هبط إلى 1.41 % سنة 2002 وبقي هذا المعدل في نطاق مقبول بين سنة 2002 و2006، وهذا راجع إلى الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة كالتحكم في السيولة النقدية وأسعار الفائدة من أجل تحسين المناخ الاستثماري بالجزائر. أما الفترات التي شهدت ارتفاع معدلات التضخم خصوصا في السنوات الأخيرة حيث بلغ 5.7 % سنة 2009 كأعلى معدل خلال فترة الدراسة كان بسبب حدوث تقلبات نتيجة تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية، وكذلك ظاهرة التوسع في النفقات العامة التي تشهدها الجزائر من سنة لأخرى مع تطبيق برامج التنمية الاقتصادية.

المطلب الرابع: توازن الميزانية العامة في الجزائر (1999-2010)

يعد توازن الميزانية العامة من مؤشرات التوازن الداخلي التي تدل على الاستقرار الاقتصادي، والأصل في الميزانية العامة هو تساوي النفقات العامة مع الإيرادات العامة أي مبدأ توازن الميزانية، لكن هذا المبدأ ليس بالضرورة دوما محققا، فقد يختل التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة، إما نتيجة عدم قدرة الدولة على جمع إيرادات كافية لتغطية نفقاتها أو أنها تعتمد زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بقصد معالجة أزمة اقتصادية ما وبهدف تحقيق أهداف اجتماعية يكون لها أثر إيجابي في الأجل البعيد. ولمعرفة استقرارية هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة 1999-2010، نعلم على الجدول الآتي:

الجدول رقم (03-08): تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1999-2010

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-----------------------|----------|-------|-------|------|-------|-------|--------|--------|-------|--------|----------|------------|
| رصيد الميزانية العامة | 161.44 - | 5.987 | 2.288 | 136 | 5.503 | 5.633 | 12.439 | 15.702 | 6.592 | 12.943 | 14.824 - | 35057.88 - |

➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على عدة مصادر.

يلاحظ تحسن الوضع الكلي للميزانية العامة خلال فترة الدراسة باستثناء السنوات: 1999، 2009 وسنة 2010 أين فاقت النفقات العامة مجمل الإيرادات العامة ما أدى إلى حدوث عجز في الميزانية العامة، تمت تغطيته باستخدام الفوائض المجمعة بصندوق ضبط الموارد (أنشأ بموجب المادة 10 في قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 بغرض امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية). ويرجع ذلك إلى قرار الحكومة برفع السعر المتوقع لبرميل البترول من 19 دولار إلى 37 دولار في قانون المالية التكميلي لسنة 2008. ويبقى العجز المحقق سنة 2010 والبالغ 35057.88 مليون دولار أمريكي مليون دولار هو الأكبر من نوعه، حيث حدد نص تسوية ميزانية* 2010 (والذي عرض على البرلمان بالتزامن مع قانون المالية لسنة 2013) عجزا ماليا فعليا يعادل الناتج الداخلي الخام مقابل عجز تم توقعه عند 32% من الناتج الداخلي الخام في قانون المالية التكميلي لسنة 2010، وترجع الفوارق المالية المسجلة سنة 2010 إلى إدراج الجزء الأول من البرنامج القطاعي وتطبيق نظام التعويضات الجديد الخاص بالوظائف العمومي (2010-2014).

ويعود الفائض المحقق خلال فترة الدراسة إلى زيادة الإيرادات النفطية بعد الارتفاع المتزايد الذي سجله سعر النفط الجزائري ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، كما أدى إلى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ابتداء من سنة 2000 إلى استغلال تلك الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي.

* قانون تسوية الميزانية هو عبارة عن وثيقة حسابية تعرض على البرلمان بغرض المصادقة، وهو أحد قوانين المالية إلى جانب قانون المالية الأصلي وقانون المالية التكميلي، ويعتبر قانون تسوية ميزانية 2010 هو السابع من نوعه منذ الاستقلال، حيث أن البرلمان لم يصادق إلا على ستة قوانين مماثلة في غضون خمسين سنة وتخص سنوات 1978 و 1979 و 1980 و 1981 و 2008 و 2009. يحدد قانون المالية 84-17 المتعلق بقوانين المالية بالسنة-3 على أنها السنة التي تخصصها تسوية الميزانية.

المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية

لقد كان للتطورات الخارجية دور كبير ورئيسي في التأثير على التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري وبالتالي على استقراره الكلي، باعتباره مازال يعاني من التبعية والاعتماد الكلي على قطاع المحروقات. ولتحديد المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر، نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: انه يمثل 3/1 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده ب 3/2 من إيرادات الميزانية العامة و 98% من إيراداته الخارجية، ويبين هذا في الوقت ذاته تبعية الاقتصاد الجزائري لتقلبات السوق النفطية.

ولمعرفة وضعية مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية سنقوم بدراسة لتطور الميزان التجاري وميزان المدفوعات في المطلب الأول يليه تطور أسعار الصرف في المطلب الثاني، لنقف على تطور حجم الاحتياطي من العملة الصعبة مقارنة بمعدلات المديونية الخارجية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر (1999-2010)

باعتبار ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في معرفة مدى الاستقرار الاقتصادي لبلد ما، جعلته الجزائر من أولويات الإصلاحات التي قامت بها منذ بداية التسعينيات وبصفة خاصة الميزان التجاري، ولمعرفة مدى نجاعة هذه الإصلاحات على الميزان التجاري وميزان المدفوعات سنقوم بعرض رصيدهما خلال الفترة 1999-2010 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-09): تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 1999-2010

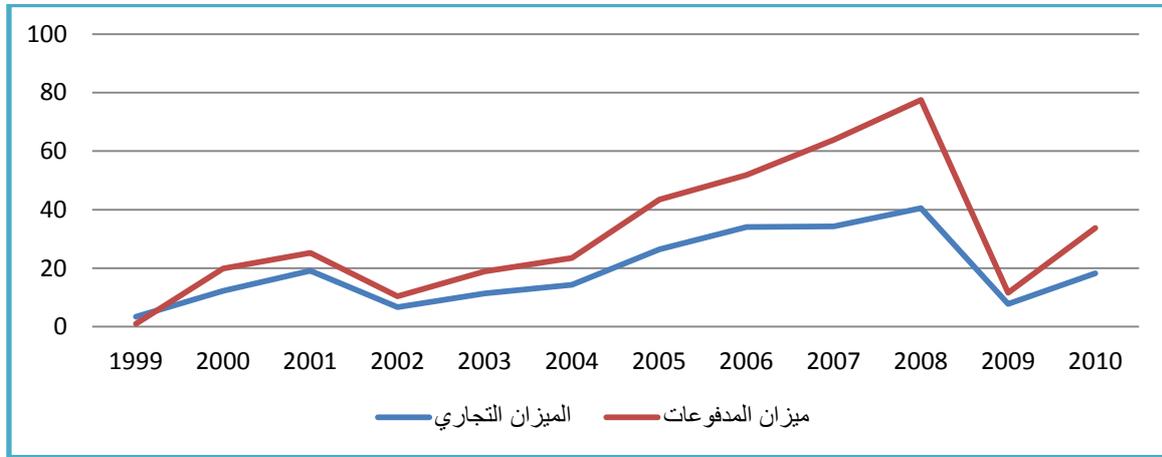
الوحدة: مليار دولار

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-----------------|-------|--------|--------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|
| الميزان التجاري | 3.360 | 12.300 | 19.090 | 6.70 | 11.4 | 14.27 | 26.47 | 34.06 | 34.24 | 40.52 | 7.78 | 18.20 |
| ميزان المدفوعات | -2.38 | 7.57 | 6.19 | 3.66 | 7.47 | 9.25 | 16.94 | 17.73 | 29.55 | 36.99 | 3.86 | 15.58 |

➤ المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية للسنوات

المعنية.

الشكل رقم (03-06): رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة (2010-1999)



➤ المصدر: إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

تميزت الفترة محل الدراسة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية. هذا ما يجعلنا نلاحظ من بيانات الجدول تحسن في وضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008. وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 % مقارنة ب 2008 بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تفهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86% مليار دولار مقارنة ب 36.99 مليار دولار في 2008، وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مربيا. وهذا ما يؤكد التبعية المستمرة لقطاع المحروقات، الأمر الذي يجب العمل وبجد للتخلص منه خصوصا وأن مدة حياة هذا الربح تتناقص يوما بعد يوم، لذلك تزايد الطموحات نحو بناء اقتصاد يعتمد على أساس متين وهو القطاع الإنتاجي، رغم أن الواقع يدل على عدم وجود تخطيط اقتصادي جدّي لتوجيه الإنفاق العام على نحو يهدف إلى توسيع وتنويع القطاع الخاص في الجزائر، وتعزيز التعليم واكتساب مهارات قابلة للتسويق، أو التخفيف من الصدمة التي تقترب بسرعة والناجمة عن نهاية الطفرة النفطية في الجزائر. إذ تكشف البيانات التي أصدرها في العام

2011 وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أنه كان في الجزائر أقل من 50 شركة للتصدير في العام 2010، مقارنة مع 280 شركة في أوائل الثمانينيات، كما أدخلت الحكومة قيوداً جديدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في العام 2009، وفرضت حداً أعلى للملكية الأجنبية بواقع 49 % في أي مشروع استثمار أجنبي مباشر جديد.

وعلى الرغم من سوقها الذي يضم أكثر من 37 مليون مستهلك، فإن ضعف البيئة التجارية الجزائرية وعدم استقرار القوانين واللوائح الخاصة بالاستثمار يجعلها إلى حد ما غير جذابة للمستثمرين الأجانب. إذ تعاني معظم الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة الحجم من حواجز الدخول ومحدودية الوصول إلى التمويل المقدم من البنوك، والبيئة القانونية العدائية أمام المنافسة. ونتيجة لذلك، يتم ثني المستثمرين المحليين والأجانب عن إطلاق المشاريع الصناعية والخدمات التي يمكن أن تعزز الاقتصاد الجزائري وتحسن قدرته التنافسية. ووفقاً لتقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال" لعام 2012، الذي يصنف الدول على أساس سهولة القيام بالأعمال معها، تحتل الجزائر المرتبة 148 من 183 دولة - خلف معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - وتفشل في تحقيق أي تقدم.

وبالنسبة للمشاريع التي أطلقتها الحكومة في معظم الوقت، يستمر تنفيذها لفترة أطول مما هو مقرر، وتترك العديد من المشاريع من دون أن تكتمل، في حين لا يمكن استغلال مشاريع أخرى بالفعل بسبب تكرار نقص الموارد. كما أن عمليات الرصد والرقابة إما ضعيفة وغير فعالة أو غير موجودة أصلاً. وثمة مثال شديد الوضوح عن أوجه القصور هذه يتمثل في أنه من أصل الميزانية البالغة 286 مليار دولار التي اعتمدها الحكومة للاستثمار العام خلال الخطة الخماسية الحالية، تم وضع مبلغ 130 مليار دولار جانباً لدفع تكاليف إنجاز المشاريع التي لم تكتمل والتي كانت قد أطلقت في إطار الخطة الخماسية السابقة.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر (1999-2010)

من أجل تحديد تنافسية أي اقتصاد، يتم استعمال معدل الصرف الذي يعتبر مؤشراً شاملاً للاقتصاد الكلي، وهو ما يجعلنا نركز على هذا المؤشر لتحديد مدى استقرار الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة. كما أنه يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلاً عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد

المستوردة ومن ذلك على التضخم والعمالة. وهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.

وقد أصبح للجزائر منذ 1996/01/01 سوق للصرف، وهذا السوق يتمثل في السوق ما بين البنوك حيث أصبح تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري يخضع لآليتي العرض والطلب بمعنى أن الجزائر بدأت تطبق توصيات صندوق النقد الدولي، وأصبحت هناك كذلك نقابة مختصة في متابعة خسائر الصرف التي أنهكت الوضعيات المالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية والقطاع الخاص ويطلق على هذه النقابة تسمية (لجنة متابعة خسائر الصرف) والتي ساهمت رغم العراقيل التي واجهتها بوضع تصورات تغطية خسائر الصرف، وفيما يخص مراقبة الصرف فقد تم تحديد شروط وقواعد تنفيذ هذه المراقبة وإنجازها ويمكن تفويض حق تسيير الصرف إلى الوسائط المالية المعتمدة قانونيا خاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية والتي لا تنتج بشكل مباشر من إيرادات المحروقات.

والجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي باعتبار هذه الأخيرة العملة الأكثر استخداما في التعاملات الدولية:

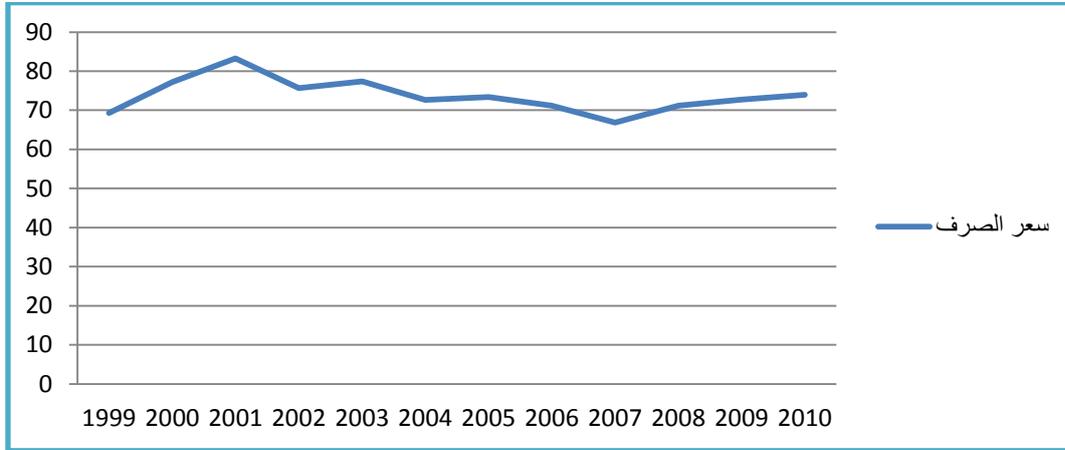
الجدول رقم (03-10): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة

(1999-2010)

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|-----------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر الصرف | 69.31 | 77.19 | 83.30 | 75.68 | 77.39 | 72.61 | 73.37 | 71.15 | 66.82 | 71.18 | 72.73 | 73.94 |

➤ المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية للسنوات المعنية.

الشكل رقم(03-07): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2010)



➤ المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

تمكنت الجزائر من خلق سوق للصراف الأجنبي من أجل تحديد أسعار الصرف بناء على قوى العرض والطلب على عكس قبل الإصلاح أين كان يتحدد إداريا، وهو ما يفسر الاستقرار النسبي لأسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة، كما أن ارتفاع احتياطي الصرف تبعاً لارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 1999 كان له الأثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف، حيث سجل عرضاً مرتفعاً للعملة الصعبة خلال الفترة (2000-2001) مما واجهه ارتفاع موازي للطلب عليها قصد استيراد السلع والخدمات، وهذا ما أدى إلى انخفاض فعلي اسمي للدينار توقف نهاية 2001، وفيما يخص سعر الصرف الفعلي الحقيقي بقي ثابت نسبياً مع ارتفاع طفيف في نهاية سنة 2001.

تعتمد الجزائر في تحديد سعر الصرف الدينار وذلك منذ أواخر التسعينات على نظام التعويم المدار وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار الصرف بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات وسعر الصرف الحقيقي .

ومن خلال النتائج يظهر أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وتوجهها لمسايرة الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية خاصة من حيث معايير التسيير والضبط الاقتصادي ساهمت إلى حد كبير في تقريب سعر العملة الوطنية¹، إلا أن الوصول إلى سعر موحد تماماً ما يزال بعيد المنال، إذ على السلطة النقدية أن

¹ - د. راتول محمد: "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف، ص 352.

تضع هدفا لها وهو توحيد سعر الصرف، ولا يأتي ذلك إلا بتعميق إصلاح النظام المصرفي هذا من جهة ومن جهة أخرى لابد من معالجة مشكل عرض العملة الأجنبية التي ينبغي أن تكون متعادلة مع الطلب عليها، بما يضمن استقرار الدينار الجزائري وتوحيد سعر الصرف. كما يجب تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: احتياطي الصرف والدين الخارجي في الجزائر (1999-2010)

استغلال لفترة الراحة المالية التي تمر بها الجزائر نتيجة تزايد الإيرادات البترولية، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات من أجل امتصاص فوائض الجباية البترولية وتغطية عجز الميزانية وكذا تسديد الديون، إذ تعتبر المديونية كما حجم احتياطات العملة الصعبة من أهم المؤشرات التي تدل على مدى الاستقرار الكلي للاقتصاد الوطني. ولمعرفة تطورات هذين المؤشرين خلال الفترة (1999-2010) سنقوم بعرضهما في الجدول الموالي:

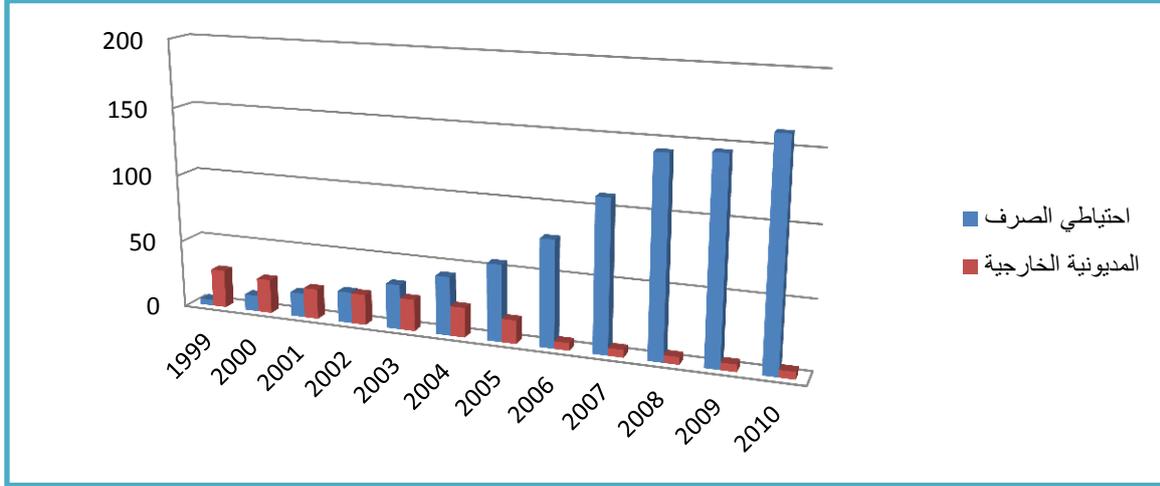
الجدول رقم (03 - 11): تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 1999 - 2010

الوحدة: مليار دولار أمريكي

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 |
|--------------------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|--------|-------|------|--------|
| احتياطي الصرف | 4.41 | 11.9 | 18.0 | 23.1 | 32.92 | 43.11 | 56.18 | 77.78 | 110.18 | 143.3 | 146 | 161.22 |
| المديونية الخارجية | 28.3 | 25.3 | 22.3 | 22.6 | 23.3 | 21.8 | 17.1 | 5.6 | 5.6 | 5.5 | 5.4 | 5.4 |

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات.

الشكل رقم(03-08): تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة (2010-1999)



المصدر: إعداد الطالبة بناء على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول التحسن الملحوظ في مؤشري المديونية وحجم احتياطي الصرف، حيث تقلصت المديونية الخارجية من 28.3 مليار دولار أمريكي سنة 1999 إلى 5.4 مليار دولار سنة 2010، وتزايد حجم احتياطي الصرف ليصل إلى 161.22 مليار دولار سنة 2010 مقابل 4.41 مليار دولار فقط سنة 1999. وهذا ما عزز الوضع الخارجي للبلاد بعدما قررت الجزائر سنة 2004 بفضل عائدات المحروقات التي سجلت ارتفاعا، تسديد ديونها الخارجية مسبقا وقبل آجالها، وهي بهذا الإجراء تمكنت من حل ثلاث مشاكل:

- 1- تخفيض ثقل خدمة الديون التي كانت تدفعها إلى الدائنين.
- 2- تطهير الوضعية المالية اتجاه الخارج لفائدة الأجيال القادمة.
- 3- كسب السياسة الاقتصادية الوطنية هامش حرية أوسع.

وبذلك ومنذ سنة 2004، تم تسديد أكثر من 16 مليار دولار كدين كان مستحقا لنادي باريس (ديون عمومية) ولنادي لندن (ديون خاصة). كما سددت مبلغ 8.5 مليار دولار لفائدة البنك العالمي، ومبلغ 3.1 مليار دولار سددتها للبنك الإفريقي للتنمية ومؤسسات مالية دولية أخرى، و4.7 مليار دولار كانت مستحقة لروسيا، تم شطبها مقابل شراء عتاد عسكري. وبناء على هذا تطورت الديون الخارجية

للجزائر بمعدلات متناقصة كما يظهر في الشكل السابق، ما وفر للجزائر أزيد من 4 ملايين دولار كخدمة للديون كانت مجبرة على دفعها لو أن الديون بقيت في نفس المستوى. أضف إلى ذلك، أن الجزائر اليوم تتمتع بسمعة جيد لدى الأسواق المالية العالمية، ووكالات قياس المخاطر منحتها علامة جيدة. ويعود الفضل في ذلك إلى التسديد المسبق لديون الجزائر الخارجية.

كما أن الارتفاع غير المسبوق لعائدات الصادرات من المحروقات سمح للجزائر بتحقيق تراكم احتياطي صرف غير مسبق قدر ب 148.35 مليار دولار سنة 2009 بما فيها مستحقات حقوق السحب الخاصة (DTS) لدى صندوق النقد الدولي. وبخصم هذه المستحقات، فإن احتياطي الصرف قدر ب 146 مليار دولار في نهاية 2009. وعموما يستعمل احتياطي الصرف في ثلاث وظائف رئيسية هي:

1- ضمان قيمة العملة الوطنية.

2- تمويل الواردات.

3- حماية الوضعية المالية الخارجية لهذا البلد.

أما بالنسبة لفكرة تخصيص احتياطي الصرف من العملة الصعبة لتمويل الاستثمارات والتنمية الاقتصادية فهي فكرة خاطئة.

في الجزائر يقوم بنك الجزائر بتسيير احتياطي الصرف من العملة الصعبة، بحيث نسبة من هذا الاحتياط مودعة على شكل سندات لدى الخزانة الأمريكية ولدى بنوك مركزية أجنبية، وهذا من أجل تحقيق مايلي:

✓ توفير الأمان لاحتياطي الصرف.

✓ توفير السيولة كلما كنا في حاجة إلى ذلك.

✓ تسيير أفضل للمخاطر.

✓ ضمان تنوع العملة.

وقد جلبت هذه الودائع ما بين 2 إلى 4 ملايين دولار سنويا كفوائد، وهو ما سمح بمواصلة برامج تجهيز البلاد، رغم تراجع عائدات صادرات المحروقات إلى النصف بين 2008 و2009. كما سمحت هذه الودائع بإبقاء احتياطي الصرف مرتفعا. علما أن احتياطي الصرف الجزائري يتشكل بنسبة 46 % من الدولار و42 % من الأورو. واستعملت الجزائر هذا الاحتياطي في التسديد المسبق للديون الخارجية وتدعيم المكانة الخارجية للاقتصاد الوطني.

كما أن مقابل احتياطي الصرف بالدينار متوفر أيضا:

✓ لدى صناديق ضبط الإيرادات.

✓ في حساب سونطراك لدى بنك الجزائر الخارجي.

✓ كودائع من العملة الصعبة.

وهنا لا بد من التنبيه إلى أن احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات، قد سمحا للجزائر بمواجهة

الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، كما ضمنت للبلاد استقرارها الاقتصادي الكلي. لكن يجب توجيه هذه

البحبوحة المالية التي تتمتع بها بلادنا الآن، إلى تطوير وسائل الإنتاج، وانطلاق الاستثمار المنتج للبلاد.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل تحليل لتطور النفقات العامة في الجزائر بعدها قمنا بعرض لوضعية مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري وتحليلها، حيث لاحظنا تطور متزايد ومستمر للنفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة مما انعكس بالتحسن على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، فلقد شهدت معدلات البطالة انخفاضا محسوسا خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى سياسة الإنفاق العام التوسعية في الحد من معدلات البطالة، كما حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة موجبة وتراجع حجم المديونية إلى أدنى المستويات بفضل التسديد المسبق للديون، كما أن الارتفاع غير المسبوق لعائدات الصادرات من المحروقات سمح للجزائر بتحقيق تراكم احتياطي صرف معتبر.

لكن رغم هذه الوضعية المريحة التي تظهرها مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا أن مصدرها يعتمد كليا على صادرات المحروقات، وفيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد الجزائري فإنه يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، بعبارة أخرى أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، وقد تمثلت الاختلالات في نمو النفقات العامة بمعدلات أكبر من المعقول، خصوصا باعتمادها على مصدر الإيرادات الوحيد وهو حصيلة الجباية البترولية، مما يجعل الجزائر عرضة لأي صدمات سلبية في إيرادات القطاع الهيدروكربوني.

الجامعة

الخاتمة

لقد جاء في هذا البحث ثلاثة فصول، أشرنا فيها إلى الإطار النظري للنفقات العامة، ثم كان التركيز على برامج التنمية الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال فترة الدراسة وفي الأخير تم تحليل لتطور النفقات العامة في الجزائر مع مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري، وهذا من أجل معالجة إشكالية البحث التي تمحورت حول: ما مدى كفاءة السياسة الإنفاقية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة (1999-2010) في تحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري؟

عندما شرعت الجزائر بصياغة توجهاتها الإنمائية مع بداية الألفية الثالثة أرادت أن تجعل للتنمية والتخطيط إطار شمولي يستهدف الحياة الاقتصادية والاجتماعية معا، وهو فعلا ما شهدناه ضمن هذا البحث من خلال المبالغ الضخمة التي رصدت لبرامج التنمية الاقتصادية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2001 والتي تزامنت مع الارتفاع المستمر نسبيا في أسعار البترول، هذه السياسة الإنفاقية التوسعية انعكست على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالتحسن الملحوظ وأعطت مكانة للاقتصاد الجزائري بين دول العالم، حتى أن الجزائر أقرضت صندوق النقد الدولي وأصبحت محط أنظار العديد من الدول باعتبارها أصبحت دولة مقرضة تحاول الدول اللجوء إليها للاستدانة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تشكل السياسة الإنفاقية آلية لتفعيل العملية التنموية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخل.

بدراستنا للنفقات العامة في الفصل الأول عرفنا أن الدولة تعتبر النفقات العامة أداة مهمة للقيام بوظائفها على أكمل وجه وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، كما لمسنا دور النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني تحقيقا لمبدأ المساواة الاجتماعية وذلك من خلال النفقات التمويلية التحويلية التي توزع الدخل بين القطاعات أو عن طريق فرض الضرائب تصاعديّة على دخول الطبقة الغنية ثم توجيه حصيلتها باتجاه الطبقات الفقيرة. كما أن للنفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الكميات الاقتصادية الكلية المحددة لحجم النشاط الاقتصادي (الناتج، الاستهلاك، الأسعار، التشغيل...) وآثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل، أي من خلال المضاعف الذي يبين أثر الإنفاق الاستثماري

الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، والمعجل الذي يبحث أثر التغير على الاستثمارات نتيجة التغير في الطلب الاستهلاكي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: صاغت الجزائر برامج إنفاقية ضخمة وتوسعية تتلاءم والوفرة المالية المحصلة من عوائد صادرات المحروقات.

من خلال الفصل الثاني رأينا مختلف البرامج التنموية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2001 ومدى ضخامة الأغلغة المالية التي رصدت لها فقد خصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة (2001-2004) مبلغ قدره 7 ملايين دولار كقيمة أولية، يليه برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي طبق خلال الفترة (2005-2009) بمبلغ قدره 55 مليار دولار وفي الأخير البرنامج الخماسي (2010-2014) بمبلغ أولي قدره 286 مليار دولار، وهذا استغلالا لفترة الراحة المالية التي تمر بها الجزائر نتيجة إرتفاع أسعار البترول، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: التحسن في مؤشرات الاستقرار الكلي للاقتصاد الجزائري بالنظر للتحسنات في أسعار البترول في ظل الطابع الربيعي للاقتصاد الجزائري.

لقد شهدنا في الفصل الثالث مدى التحسن في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي فلقد لاحظنا انخفاض معدلات البطالة خلال فترة الدراسة وتحقيق الميزانية لفوائض في معظم السنوات، كما حقق الميزان التجاري وميزان المدفوعات أرصدة موجبة وأهم نتيجة هي انخفاض المديونية الخارجية إلى أدنى المستويات نتيجة التسديد المسبق للديون، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج البحث:

انطلاقا من اختبار الفرضيات التي تم وضعها في بداية بحثنا هذا، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها على النحو التالي:

✓ تميزت السياسة الإنفاقية للجزائر بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة.

✓ يعتمد النظام الجزائري بشكل مفرط على موارد البلاد من النفط والغاز التي تنضب بسرعة.

✓ الاقتصاد الجزائري مرشح لتسجيل نتائج إيجابية من خلال التطور الذي لاحظناه بشأن مؤشرات الاستقرار الكلي مثل التطور المتواصل لاحتياطيات الصرف وتراجع حجم المديونية الخارجية والأداء الجيد للنمو الاقتصادي.

✓ على مستوى التوازن الخارجي حققت الجزائر نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات وهذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات بسبب ارتفاع أسعارها.

✓ لكن في المقابل نرى أن هذه التوازنات هشة والمؤشرات مضللة فالكثير من النتائج المحققة كانت بسبب الفسحة المالية الناتجة عن تحسن أسعار المحروقات ولم تكن بسبب تحسن الأداء الاقتصادي أو نتيجة للرشاد المالي.

✓ رغم الوضعية الحسنة لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلا أن الأرقام كشفت عن عدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ 1999 وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات، ويضع هذا الجزائر الغارقة في مستنقع النفط، في مأزق سرعة قابلية التأثر بالهزات المالية في الأسواق الدولية وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم. ويؤكد المحللون أن الوضعية الاقتصادية التي أضحت عليها الاقتصاد الجزائري أصبحت تمثل تهديد للأمن والسلم الاجتماعي للجزائر التي أصبحت في حاجة أكيدة إلى إعادة النظر في توجهاتها الاقتصادية بشكل جذري.

التوصيات:

وبعد كل ما خلصنا إليه من نتائج خلال هذه الدراسة، وجب علينا تقديم بعض التوصيات من شأنها تصحيح نقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري ورفع من كفاءته:

✓ ضرورة التقييد بضبط الميزانية العامة وترشيد النفقات العمومية والبحث في كيفية نجاعتها في سياق اعتماد الجزائر لبرامج التنمية الاقتصادية، وأن الجزائر لا يمكنها الارتكاز فقط على النفقات العمومية لتحقيق النمو بل يتعين عليها تنويع لاقتصادها لضمان نسبة نمو قادرة على الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية.

- ✓ تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية.
- ✓ إعادة الاعتبار للقطاعات الإستراتيجية في الصناعة العمومية الذي لا يمثل في الوقت الحاضر سوى 5% من الناتج المحلي الخام، نتيجة غياب الرؤية الواضحة والإستراتيجية الصحيحة لتطويرها وتحميلها لأعباء اجتماعية خاصة في مجال التشغيل مما يجعل دورها غير واضح وموجه للربح والمردودية، إذ أن نسب الإنتاجية تراجعت بصورة مستمرة إلى حدود 40%، إضافة إلى عدم تحديد أدوات الإنتاج ونقص المواد الأولية في وقت كانت السوق مفتوحة وبرزت بدائل ضاعفت من مصاعب القطاع الصناعي.
- ✓ يجب إنشاء صورة كاملة ومؤسسة للجزائر العميقة بعناصر إنتاجها وقيمها الحضارية، ومحاولة توعية المجتمع بإمكانياته وحاجياته، فالعيش وفقا للموارد البترولية أمر قد ولى ويجب أن يضبط الإنتاج الاستهلاك وذلك بإتباع خطط إنتاجية مختلفة سواء غذائية أو صيدلانية وغيرها من المجالات المكلفة الاستيراد.
- ✓ تعزيز القطاعات الحقيقية ومنها الزراعة التي تعيش رهينة لما تجود به السماء وليس بفضل نجاعة الخطط الزراعية التي تنفذها الحكومة، لأن القطاع الزراعي الجزائري لا يزال مرتبطا ارتباطا وثيقا بنسبة التساقطات المطرية السنوية، فكلما تراجعت كميات الأمطار، سجل القطاع الزراعي نسب نمو متواضعة.
- ✓ من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لا بد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية.
- ✓ ضرورة إيجاد استراتيجيات وسياسات أخرى بديلة لقطاع المحروقات مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغير والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل: تونس، المغرب، سوريا التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

✓ ضرورة إعطاء أهمية لصناعة المعرفة، لأن الدراسات الحديثة بينت أن المجتمعات التي تتقدم هي التي تولي أهمية كبيرة إلى إنتاج المعرفة والبحث العلمي، ذلك أن المعرفة أصبحت تغزو كامل النشاط الاقتصادي وأضحت من الأصول الرئيسية لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي، بحيث تحول العالم من البحث والتصادم على الموارد النادرة إلى البحث والتصادم على أكبر قدر ممكن من مصادر المعرفة، ومن ثمة ظهور ميزة تنافسية جديدة تدعى التنافسية بالمعرفة.

✓ وجوب التحكم في الصناعة الرقمية "التكنولوجيا المتطورة" لأن أهم ما ميز الألفية الثالثة هو تحول القوة من المرحلة الصناعية إلى مرحلة المعلوماتية نتيجة التطور الكبير والمذهل في وسائل الاتصالات والمعلومات مما أدى إلى (تقليل كلفة الإنتاج، تحقيق الوفرة، تحقيق الجودة)، ومنه تراجعت الميزة التنافسية التي تستند على وفرة الحجم والانتشار الواسع في الأسواق إلى تلك المستندة إلى السرعة والمرونة، إذ أن الاقتصاديات القوية هي تلك المؤسسات التي لها القدرة العالية على تلبية الطلب في الوقت المناسب وبالشكل المطلوب، لأن ما فعلته تكنولوجيا المعلومات اليوم بالاقتصاد العالمي جعل الكثير من المعطيات تتغير، فالذي لا يتحكم اليوم في المعلومة، الوقت (السرعة)، لا يكون له أي تموقع في السوق العالمي الموحد.

✓ ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني الحصيلة من الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية التي بالإمكان أن تحل محل الجباية البترولية. كما يجب العمل بجدية نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة، ومحاربة الغش والتهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

✓ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية، مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

✓ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

آفاق البحث:

باعتبار أن كل بحث لا يخلو من النقائص وأن عملية البحث مستمرة من أجل معالجة الظواهر

الاقتصادية ارتأينا طرح بعض المواضيع التي قد أساسا لبحوث لاحقة أو مكملة لهذا الموضوع:

✓ دور برامج التنمية الاقتصادية في تطوير القطاعات خارج المحروقات في الجزائر دراسة
تقييمية (2001-2014).

✓ درجة فاعلية سياسات الاقتصاد الكلي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ رسم السياسات الاقتصادية في الجزائر باستخدام النماذج القياسية والإحصائية.

لا يفوتني في نهاية هذه المذكرة إلا أن أذكر أن كل عمل بشري لا بد أن يوجد فيه من النقص والهفوات التي يسبق القلم إليها أو يذهل الفكر عنها، فإن أحسنت فمن الله فله الحمد والشكر وإن كانت الأخرى فمن نفسي، وسبحان من أبي أن يكون الكمال إلا لكتابه، ولكن حسبي أن الله يعلم ما في الصدور. فيا رب هذه يدي وخلفها قلب يدعوك ويقيني في رحمتك إنك موجيب الدعاء. وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

إهداء

كلمة شكر

1.....المقدمة

الفصل الأول: النفقات العامة

9.....تمهيد

10.....المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

10.....المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة وأركانها

10.....1- النفقة العامة كمية من النقود.....

10.....2- النفقة العامة يأمر بها شخص عام.....

11.....3- النفقة العامة تستهدف إشباع حاجات عامة.....

11.....المطلب الثاني: التطور التاريخي للنفقة العامة.....

11.....1- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة.....

12.....2- النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة.....

12.....المطلب الثالث: قواعد النفقات العامة.....

13.....1- قاعدة المنفعة.....

13.....2- قاعدة الاقتصاد.....

13.....3- قاعدة الترخيص.....

15.....المبحث الثاني: النفقات العامة (تقسيماتها، حدودها وأسباب تزايدها)

15.....المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة.....

15.....1- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة.....

18.....2- تقسيمات النفقات العامة في التشريع الجزائري.....

19.....المطلب الثاني: محددات النفقات العامة.....

20.....1- دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.....

21.....2- حجم الإيرادات العامة.....

- 3- حالة النشاط الاقتصادي السائدة.....21
- المطلب الثالث: أسباب تزايد النفقات العامة.....22
- 1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة.....23
- 2- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة.....24
- المبحث الثالث: آثار النفقات العامة وسبل ترشيدها.....28**
- المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة.....28
- 1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني.....28
- 2- أثر النفقات العامة في توزيع الدخل الوطني.....29
- 3- أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار.....30
- 4- أثر النفقات العامة على مستوى التشغيل.....31
- 5- أثر النفقات العامة على الاستهلاك الوطني.....31
- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.....32
- 1- أثر المضاعف.....32
- 2- أثر المعجل.....33
- المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة.....33
- 1- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة.....34
- 2- إعداد دراسات الجدوى للمشروعات.....34
- 3- الترخيص المسبق من السلطة التشريعية.....35
- 4- تجنب الإسراف والتبذير.....35
- 36.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني: برامج التنمية الاقتصادية

- تمهيد.....38
- المبحث الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....39**
- المطلب الأول: الأهداف المتوخاة.....39
- المطلب الثاني: توزيع البرنامج على مختلف القطاعات.....40
- 1- قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.....40
- 2- تنمية الموارد البشرية.....42

| | |
|----|--|
| 43 | 3- دعم النشاطات الإنتاجية..... |
| 44 | 4- التنمية المحلية والبشرية..... |
| 46 | المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي..... |
| 48 | المبحث الثاني: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) |
| 48 | المطلب الأول: الأهداف المتوخاة..... |
| 49 | المطلب الثاني: المحاور الأساسية للبرنامج التكميلي..... |
| 50 | 1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان..... |
| 52 | 2- برنامج تطوير المنشآت الأساسية..... |
| 53 | 3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية..... |
| 54 | 4- برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها..... |
| 55 | 5- برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال..... |
| 55 | المطلب الثالث: نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)..... |
| 58 | المبحث الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) |
| 58 | المطلب الأول: محاور البرنامج الخماسي (2010-2014)..... |
| 59 | 1- التنمية البشرية..... |
| 60 | 2- المنشآت الأساسية..... |
| 62 | المطلب الثاني: أسباب ضخامة الوزن المالي للبرنامج الخماسي (2010-2014)..... |
| 62 | 1- الأسباب الموضوعية..... |
| 63 | 2- نقائص في التحكم..... |
| 63 | المطلب الثالث: الجزائر تراهن على القطاعات المتجددة لإنعاش اقتصادي..... |
| 63 | 1- آفاق الاستثمار..... |
| 64 | 2- المشاريع الأساسية المنجزة أو في طور الإنجاز في مجال الطاقات المتجددة..... |
| 66 | خلاصة الفصل..... |
| | الفصل الثالث: تحليل النفقات العامة ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي |
| 68 | تمهيد..... |
| 69 | المبحث الأول: السياسة الإنفاقية في الجزائر |
| 69 | المطلب الأول: التطور الإجمالي للنفقات العامة (1999-2010)..... |

| | |
|---|-----|
| المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة حسب طبيعتها(نفقات التسيير ونفقات | |
| التجهيز)..... | 72 |
| 1- تحليل تطور نفقات التسيير..... | 74 |
| 2- تحليل تطور نفقات التجهيز..... | 74 |
| المطلب الثالث: توزيع النفقات العامة في قانون المالية لسنة 2013..... | 75 |
| المبحث الثاني: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الداخلية..... | 80 |
| المطلب الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر (1999-2010)..... | 80 |
| 1- تحليل تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام..... | 82 |
| 2- تحليل تطور معدل الناتج المحلي خاج قطاع المحروقات..... | 82 |
| المطلب الثاني: معدلات البطالة في الجزائر (1999-2010)..... | 83 |
| المطلب الثالث: معدلات التضخم في الجزائر (1999-2010)..... | 85 |
| المطلب الرابع: توازن الميزانية العامة في الجزائر (1999-2010)..... | 87 |
| المبحث الثالث: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الخارجية..... | 89 |
| المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر(1999-2010)..... | 89 |
| المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر (1999-2010)..... | 91 |
| المطلب الثالث: احتياطي الصرف والدين الخارجي في الجزائر (1999-2010)..... | 94 |
| خلاصة الفصل..... | 98 |
| الخاتمة العامة..... | 100 |
| قائمة المحتويات | |
| قائمة الجداول | |
| قائمة الأشكال | |
| قائمة المراجع | |

قائمة الجداول

قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|---------|
| 40 | مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | (01-02) |
| 45 | السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | (02-02) |
| 47 | عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003 | (03-02) |
| 49 | توزيع البرنامج حسب كل قطاع | (04-02) |
| 50 | توزيع برنامج تحسين ظروف معيشة السكان على القطاعات | (05-02) |
| 52 | توزيع برنامج تطوير المنشآت الأساسية على القطاعات | (06-02) |
| 53 | توزيع برنامج دعم التنمية الاقتصادية على القطاعات | (07-02) |
| 54 | توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات | (08-02) |
| 56 | توزيع برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثه على القطاعات | (09-02) |
| 58 | التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014 | (10-02) |
| 69 | تطور النفقات العامة والنتائج الداخلي الخام خلال الفترة 1999-2010 | (01-03) |
| 73 | تطور كل من نفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 1999-2010 | (02-03) |
| 76 | توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية | (03-03) |
| 77 | توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2013 حسب القطاعات | (04-03) |
| 81 | تطور معدلات النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات وخارجه | (05-03) |
| 84 | تطور معدلات البطالة في الجزائر 1999 - 2010 | (06-03) |
| 86 | تطور معدلات التضخم في الجزائر 1999 - 2010 | (07-03) |
| 87 | تطور رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 1999 - 2010 | (08-03) |
| 89 | تطور رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة 1999 - 2010 | (09-03) |
| 92 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999 - 2010) | (10-03) |
| 94 | تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة 1999 - 2010 | (11-03) |

قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|---------|
| 15 | التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة | (01-01) |
| 70 | تطور النفقات العامة والنتاج الداخلي الخام | (01-03) |
| 73 | تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز | (02-03) |
| 81 | تطور معدل الناتج الداخلي الخام في قطاع المحروقات وخارجه | (03-03) |
| 84 | تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2010) | (04-03) |
| 86 | تطور معدلات التضخم خلال الفترة (1999-2010) | (05-03) |
| 90 | رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات خلال الفترة (1999-2010) | (06-03) |
| 93 | تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1999-2010) | (07-03) |
| 95 | تطور حجم احتياطي الصرف والمديونية الخارجية خلال الفترة (1999-2010) | (08-03) |

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب:

- 1- د. أحمد فريد مصطفى، د. سهير محمد السيد حسن: "الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1989.
- 2- اعمر يحياوي: "مساهمة في دراسة المالية العامة: النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 3- د. زينب حسين عوض الله: "أساسيات المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2006.
- 4- د. زينب حسين عوض الله: "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
- 5- د. حامد عبد المجيد دراز وآخرون: "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 6- حسين مصطفى حسين: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 7- د. طاهر الجنابي: "علم المالية العامة والتشريع المالي"، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق، بدون سنة نشر.
- 8- يلس شاوش بشير: "المالية العامة: المبادئ العامة وتطبيقاتها في القانون الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 9- د. مجدي محمود شهاب: "الاقتصاد المالي: نظرية مالية الدولة-السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 10- أ.د. محمد الصغير بعلي وأ.د. يسري أبو العلا: "المالية: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- 11- أ.د. محمد طاقة ود. هدى العزاوي: "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
- 12- د. محمد سعيد فهدود: "مبادئ المالية العامة"، الجزء الأول، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، 1978، حلب.

- 13- محمد عباس محززي: "اقتصاديات المالية العامة: النفقات العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة"، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 14- د. محمود حسين الوادي و د. زكريا أحمد عزام: "مبادئ المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 15- أ.د. محمود حسين الوادي: "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، الأردن، 2010.
- 16- د. سوزي عدلى ناشد: "الوجيز في المالية العامة"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 17- د. سلام عبد الكريم آل سميم: "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي-دراسة لعصر صدر الإسلام والدولة الأموية"، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 18- د. عصام بشور: "المالية العامة والتشريع المالي"، الطبعة الثانية، مطبعة طربين، سوريا، 1977.
- 19- د. عادل أحمد حشيش: "أساسيات المالية العامة: مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
- 20- د. عادل فليح العلي: "المالية العامة والتشريع المالي الضريبي"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 21- أ.د. عبد الكريم صادق بركات وآخرون: "المالية العامة"، الدار الجامعية، مصر، 1986.
- 22- أ.د. عبد المطلب عبد الحميد: "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي - تحليل كلي"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 23- د. عبد المنعم فوزي: "المالية العامة والسياسة المالية"، منشأة المصارف، مصر.
- 24- د. عبد الرحمان تومي: "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 25- د. علي زغدود: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 26- صبرينة كردودي: "تمويل الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

27- د. خالد شحادة خطيب وآخرون: "أسس المالية العامة"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن، 2007.

2- رسائل ماجستير ودكتوراه:

28- جمال يرقى: "أساسيات في المالية العامة وإشكالية العجز في ميزانية البلدية"، مذكو ماجستير فرع علوم التسيير، جامعة الجزائر، دفعة 2001-2002.

29- درواسي مسعود: "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2005.

30- زرنوح ياسمينية: إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية، (رسالة ماجستير تخصص تخطيط)، الجزائر، 2005-2006.

3- الجرائد الرسمية:

31- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 16 صفر 1434هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2012م، العدد 72.

4- الملتقيات والمؤتمرات والندوات:

32- لعجال العمرية: "الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل"، ورقة بحثية مقدمة إلى ملتقى "إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة"، أيام 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة.

33- عبو عمر وآخرون: جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة، ملتقى وطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

34- د. راتول محمد: "تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات"، ورقة بحثية ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية "الواقع والتحديات"، جامعة الشلف.

5- المقالات:

35- أخبار المالية، نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية بدائرة المالية لحكومة دبي، العدد 56، 6 فبراير 2011.

- 36- زمران كريم: التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2010.
- 37- د. حراق مصباح: "فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 6، ماي 2012.
- 38- محمد مسعي: سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
- 39- د. نبيل بوفليح: دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2013.
- 40- عية عبد الرحمان: "دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العمومية الجزائرية خلال الفترة 2005-2010"، مجلة الخلدونية في العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2012.
- 6- المواقع الإلكترونية:
- 41- www.andi.dz
- 42- www.ONS.dz
- 43- www.bank-of-algeria.dz
- 7- إحصائيات ومنشورات:
- 44- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.
- 45- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005.